الفصل السابع

تحليل منطق الدعاية السياسية فى صناعة الرأى العام العملية الانتخابية نموذجًا

obeikandl.com

مقدمة الفصل السابع:

نتناول فى هذا الفصل والتحليل كيفية صناعة الرأى العام عبر منطق الدعاية من الناحيتين المنهجية والنظرية مع الإشارة إلى نماذج تطبيقية مما يسمح به طبيعة وحجم الدراسة وأهدافها- من واقع الانتخابات البرلمانية المصرية ؛ ففى **المبحث الأول**: نتناول الناحية المنهجية فى كيفية استخدام الملاحظة العلمية لرصد أشكال الدعاية السياسية الانتخابية للمرشحين عبر نموذج لاستمارة الرصد الميدانى لهذه الدعاية لجمع المعلومات السياسية ثم التعامل معها تحليليا بعد ذلك، كما نركز أيضا على كيفية استخدام استمارة استطلاع الرأى العام فى معرفة اتجاهات الرأى العام للناخبين إزاء عملية التصويت فى الانتخابات وكذلك معرفة الأجندة المستقبلية للمرشحين حال فوزهم فى الانتخابات، وفى **المبحث الثانى**: نتناول النواحى التطبيقية؛ حيث نقدم فى البداية إطارا عمليّا لمنهجية دراسة ظاهرة الانتخابات فى الحياة السياسية المصرية بشكل عام من ناحية عناصر المناخ السياسى العام للعملية الانتخابية، بالإضافة إلى الإطار الدستورى والقانونى والقرارات الإدارية التى تنظم العملية الانتخابية، إضافة لكيفية رفع الواقع الفعلى لعناصر العملية الانتخابية مع تقديم إشارات محددة لنماذج من الحالة المصرية فى كل ذلك، أى أننا فى هذا المبحث نقدم نموذجًا تطبيقيّا لدعاية انتخابية، من واقع بعض الدوائر الانتخابية.

* * *

المبحث الأول

الملاحظة الميدانية للدعاية الانتخابية واستطلاعات آراء الناخبين

تعد الملاحظة من أهم أدوات جمع المعلومات السياسية، وجوهرها ملاحظة وقوع الأحداث وتطورات المواقف السياسية فى الحياة السياسية مباشرة، أوملاحظتها عبر الوسائل والوسائط التى تنقلها، مثل وسائل الإعلام التى تنقل الخطب السياسية، أوالحملات الدعائية عن الوقائع والأحداث والقيادات السياسية المختلفة، وتعد الملاحظة أساس كل أدوات جمع المعلومات السياسية التى تقوم عليها بشكل أو بآخر.

وسوف نتناول **أولا**: تحديد الملاحظة وتعريفها قبل دراسة كيفية استخدامها فى البحوث السياسية باعتبارها أحد أهم أدوات جمع المعلومات السياسية، ويمكن استخدامها فى ملاحظة ودراسة الدعاية الانتخابية للناخبين، **وثانيا**: استمارة استطلاع الرأى العام باعتبارها أحد أهم أدوات جمع المعلومات السياسية، ويمكن استخدامها فى معرفة الاتجاهات التصويتية للناخبين، ومدى تأثر القرار التصويتى بمضمون الدعاية الانتخابية للمرشحين، كما أن تلك الاستمارات التى توجه لهؤلاء الأخيرين يمكن من خلالها معرفة أجندتهم السياسية المستقبلية فى حالة دخولهم البرلمان..

أولا: تحديد أداة الملاحظة العلمية واستخدامها فى دراسة الدعاية الانتخابية:-

على الرغم من أن الملاحظة المباشرة **Direct Observation** هى أسلوب أساسى للاستقصاء العلمى، إلا أن علماء التحليل السياسى لم يستخدموها على نطاق واسع، ويرجع هذا فى جزء منه إلى أن استخدام الملاحظة المباشرة فى بعض الأحيان يكون أمرا صعبا إضافة إلى أنه توجد غالبًا طرق أسهل للحصول على المعلومات. فالمحللون المهتمون بدراسة مؤسسة الرئاسةفى بلدان، العالم الثالث ليسوا دائمًا فى موقف يسمح لهم بالملاحظة المباشرة للرؤساء أثناء اتخاذ قراراتهم السياسية، وممارسة الحياة السياسية فى الواقع بمختلف توازاناتها، ومن ثم يمكن أن يعتمدوا على مصادر ثانوية، ويحجم بعض علماء السياسة عن استخدام الملاحظة المباشرة، حيث يعتبرونها طريقة غير علمية؛ فربما

يعتقدون خطأ أن البيانات التى يتم الحصول عليها عن طريق الملاحظة المباشرة انطباعية لدرجة لا تجعلنا نعتمد عليها أوتجعلها مفيدة [1]، وحقيقة الأمر أن استخدام الملاحظة المباشرة فى مجال التحليل أمر مختلف؛ إذ تقدم إمكانات مثمرة لإعداد دراسات منظمة للسلوك السياسى.

وتعتبر الملاحظة المباشرة وسيلة مفيدة لدراسة عدد من الموضوعات ذات أهمية كبيرة فى التحليل السياسى، وذلك لسببين رئيسيين :-

الأول: يمكن عن طريق الملاحظة المباشرة دراسة عملية اتخاذ القرار فى المؤسسات السياسية دراسة عميقة، خاصة فى المؤسسات التنفيذية والتشريعية، فعلى سبيل المثال هناك عدد كبير من القرارات السياسية أوغير السياسية التى تؤثر فى الحياة العامة يمكن دراستها عبر هذه الوسيلة؛ فمن خلال الملاحظة المباشرة يمكن للمحلل السياسى أن يدرس متى ولماذا تقوم السلطة بإصدار قرار سياسى معين أوبالامتناع عن اتخاذ قرار سياسى آخر ؟ وإلى أى مدى يمكن أن تنفذ البيروقراطية القرارات بأسلوب مختلف ؟ وبالمثل يمكن ملاحظة حملات دعاية انتخابية لفهم طبيعة المجموعات التى تناصر المرشح المعين، وماهية الأدوات المستخدمة فى الحملة الدعائية الانتخابية ودلالة وفعالية ذلك، وباختصار عن طريق استخدام الملاحظة المباشرة يمكن تعميق فهمنا لكيفية اتخاذ القرارات السياسية فى مختلف أبعادها، كما أن الملاحظة المباشرة يمكن استخدامها فى بحوث التقييم فى السياسات العامة التى تدور حول دراسة آثار قرارات أوفاعلية سياسات معينة.

الثانى: يتعلق بالناحية المنهجية حيث نجد أن أهم مزية للملاحظة المباشرة فى البحوث السياسية أنها تتجنب التشخيص المفتعل أوغير الحقيقى للتجارب والمسح الميدانى، كما أنها تسمح للمحلل أن يدرس الأفراد وهم فى واقع التفاعل الاجتماعى والسياسى، وتعتبر الملاحظة المباشرة فى هذا الصدد أكثر نجاحًا فى مواجهة معايير المصداقية الخارجية، وأكثر تمثيلاً بالقياس إلى الكثير من الأساليب البديلة؛ وبالتالى فإن الملاحظة المباشرة تزودنا بتقديرات للسلوك الاجتماعى والسياسى أكثر واقعية.

وتعتبر الملاحظة المباشرة أسلوبًا بسيطًا ووسيلة دقيقة لجمع البيانات حول الأحداث والوقائع السياسية، ولكن كيفية القيام بها تحتاج إلى إعداد لا يقل عما يحتاجه أى أسلوب آخر لجمع البيانات. وسنتعرض إلى التعريف بالاستخدامات والأساليب والصعوبات التى تواجه البحوث التى تعتمد عل الملاحظة، ونحاول الإجابة على أربعة أسئلة ترتبط بأداة الملاحظة :

١ـ ماهية المعلومات التى يمكن جمعها بالملاحظة المباشرة، والاستخدامات العلمية لهذه الطريقة؟.

٢ـ ماهية الأساليب الفنية المختلفة للملاحظة المباشرة؟

٣ـ ماهية الصعوبات المنهجية التى نواجهها فى إجراء الملاحظة المباشرة؟

٤ـ إلى أى مدى توجد مشكلات أخلاقية معينة تظهر عند إجراء البحث المعتمد على الملاحظة المباشرة؟ وفى حالة وجودها، كيف يمكن التعامل معها؟

• الملاحظة المباشرة والبحوث السياسية التحليلية:

يعتمد اختيار الأساليب الفنية للتحليل على ما نريد الوصول إليه من الأهداف من وراء البحوث السياسية والتى قد تكون وصفية أواستطلاعية من ناحية، وتفسيرية أولاختبار الفروض النظرية من ناحية أخرى، وبوجه عام فإن الملاحظة المباشرة هى أكثر الأساليب ملاءمة بالنسبة للنوع الأول من البحوث، على الرغم من أنه عن طريق أساليب معينة للملاحظة يمكن اختبار الفروض، ولعل أهم استخدام للملاحظة هوإعطاء وصف تفصيلى لظاهرة سياسية أواجتماعية ما، واستخدام هذا الوصف فى تطوير نظريات وفى تكوين فروض يمكن اختبارها بواسطة أساليب أخرى، وبهذا المعنى تعتمد الملاحظة المباشرة أساسًا على استراتيجية استقرائية للبحث، بمعنى تحويل أسباب حالات معينة إلى نتائج عامة.

والملاحظة قد تكون عادية حينما تحدث دون قصد ودون أن يُراد منها الكشف عن حقيقة علمية كتلك التى يقوم بها المرء فى حياته اليومية، وقد تكون الملاحظة علمية إذا قام بها الباحث بهدف الوصف التفصيلى للظاهرة السياسيةمحل اهتمامه، أواختبار الفروض أوالكشف عن العلاقات بين المتغيرات، وهذا النوع من الملاحظة يعتمد فى العادة على التسجيل والقياس خلافًا للملاحظة العادية.

وفى شأن الملاحظة العلمية يميز أهل الاختصاص بين الملاحظة بدون مشاركة **Non-Participant observation** والملاحظة بالمشاركة **Participant Observation** فى الأولى لايتعدى دور الباحث مشاهدة الظاهرة قيد البحث وتدوين المشاهدات للرجوع إليها عند كتابة البحث، ومثالها حضوره اجتماع لجنة ما فى البرلمان، حيث إن الباحث يستمع ويلاحظ ويدون، وأما فى الثانية فإنه يشارك إيجابيًا فى السياق السياسى أوالاجتماعى قيد الملاحظة، أى يشترك فى ممارسات الأفراد الذين يقوم بملاحظتهم، مثال ذلك مشاركته فى أعمال ومناقشات اللجنة موضع الدراسة، وقد يحدث أن يكون عضوًا فى الجماعة التى يدرسها.

أهمية الملاحظة بالمشاركة Participant Observation

تعد أداة مهمة لجمع البيانات فى كثير من الدراسات الخاصة بالمجالس التشريعية والمنظمات الدولية، وصنع القرار داخل الفرع التنفيذى من الحكومة والسياسة على الصعيد المحلى، وفى العمليات الانتخابية، وهى تستخدم فى الموضوعات التى يتعذر فيها استخدام الاستمارة، وتحليل المضمون والنصوص أساسًا، أوتستخدم كمنطلق يسبق استخدام هاتين الأداتين، والباحث يستطيع عن طريقها بشكل عام أن يحصل على معلومات فى المواقف الآتية:

١ ـ المواقف التى يصعب أويستحيل على الباحث جمع المعلومات باستخدام الاستبيان أوالمقابلة، فيلجأ إلى الملاحظة بالمشاركة؛ إذ يصبح فى هذه الحالة جزءًا من مجتمع الأفراد فيتعاونون معه.

٢ ـ الحصول على بيانات تكشف عن أنماط سلوكية معينة يصعب معرفتها باستخدام الأدوات الأخرى لجمع المعلومات فى لحظة زمنية واحدة، ومثال ذلك استخدام الملاحظة بالمشاركة فى الكشف عن أنماط الصراع التى تظهر فقط عبر فترة زمنية طويلة، والتى قد يذكرها الناس بصورة مشوهة بفعل انتماءاتهم ومصالحهم الشخصية.

٣ـ عندما يقوم الباحث بدراسة مجتمع أوثقافة غريبة عنه لا يعرفها معرفة جيدة، فيستطيع من خلال الملاحظة بالمشاركة، أن يكون رؤية وفكرة ومعرفة لا بأس بها تساعده على استخدام الأدوات البحثية الأخرى، فهناك باحثون سياسيون اتخذوا منها مدخلًا ضروريًا لاستعمال أدوات أخرى لجمع المعلومات، من ذلك مثلا أن المشاركة فى أعمال بعض لجان الكونجرس الأمريكى قد زودت بعض الباحثين برؤى ومعارف قيمة أفادتهم فى إعداد كشوف مقابلة لدراسة العملية التشريعية داخل الكونجرس ذاته.

مراحل الملاحظة بالمشاركة:

تمر عملية الملاحظة بالمشاركة بعدة مراحل متميزة فى كلّ منها يثير الباحث فيها عدة تساؤلات ويمارس الكثير من الأنشطة للحصول على بيانات معينة، وبصفة عامة تهتم المرحلة الأولى بمعرفة الجوانب الأساسية للمجتمع قيد الملاحظة، بينما ينصب اهتمام بقية المراحل على الفحص المتعمق لمشاكل أو جوانب أكثر تحديدا وجمع معلومات بطريقة أكثر تنظيمًا.

(١) مرحلة التعرف الأولى:

يسعى المحلل فى هذه المرحلة إلى رسم خريطة للمجتمع موضع الدراسة اجتماعيًا

وسياسيًا، فهويحاول الوقوف على أوجه الحياة السياسية والاجتماعية للمجتمع من قبيل: أنواع البشر الموجودين، وماذا يفعلون، ونواحى الاختلاف بين المجموعات التى يحتضنها المجتمع، ومصادر الصراع، والقضايا المهمة، والاتجاهات والمعتقدات السائدة، والشخصيات صاحبة النفوذ والتأثير، ثم التجارب والأحداث المهمة فى حياة المجتمع، وهى تلك التى يأتى الناس على ذكرها فى أحاديثهم، ويمكن للباحث أن يعرف ذلك بوجه عام عن طريق الذهاب إلى كثير من المناطق فى المجتمع، وإجراء حصر للسكان فى منطقة أوأكثر للحصول على بيانات جيدة عن التركيب الديموجرافى، وخلق علاقات تعارف مع أفراد من الأسر الداخلة فى نطاق الحصر.

وإذا لم يلم المحلل بهذه الجوانب، استحال عليه أن يباشر عملية اختبار فروض بحثه، وإذا كان ذلك لازما للباحث الغريب عن المجتمع، فإنه ضرورى أيضًا للباحث الذى ينتمى ثقافيًا إليه؛ إذ لا يخفى أن معرفة شخصيات وأحداث معينة من الأهمية بمكان فى فهم السياسة داخل المجتمع قيد الاهتمام.

من ناحية أخرى، على المحلل فى مرحلة التعرف الأولى أن يحدد لنفسه دورًا فى المجتمع، وأن ينمى علاقات شخصية مع أفراد بعينهم، ولا شك أن أكثر الأدوار نفعًا للملاحظ المشارك هوالدور الواضح والمريح، ولقضية الدور هذا ثلاثة أوجه:

١ ـ هل يختار لنفسه دورًا هامشيًا أومحوريًا، ربما كان من المفيد إذا تيسر أن يختار الباحث دورًا هامشيًا يتيح له أن يكون مستقلاً عن الفرق أوالزمر الكائنة بالمجتمع، وأن يجمع معلومات عن الصراع وشكاوى الناس من تصرفات المسئولين، إلا أنه أحيانًا قد يختار دورًا محوريًا فيرتبط بالمجموعات المؤثرة أوبقادة الرأى داخل المجتمع المبحوث.

٢ـ هل يتقمص دورًا موجودًا بالفعل فى المجتمع أم دورًا جديدًا، الملاحظ بهذا الصدد أن معظم علماء السياسة الذين أجروا دراسات فى غير بيئاتهم قد اختاروا دورًا جديدًا على هذه البيئات؛ إذ قدموا أنفسهم لأبنائها كباحثين، ومن مزايا الدور الجديد أنه يتيح للباحث مزيدا من حرية الحركة فى المجتمع، ولكن يعيبه أنه قد يثير شكوك البعض.

٣ـ هل يعتمد الباحث على نفسه كلية أم يستعين بإخباريين من أبناء المجتمع، تفيد الخبرة أن علماء السياسة غالبًا ما يستأجرون شخصًا ما حال قدومهم إلى المجتمع موضع الدراسة؛ كى يساعدهم، ويفسر الظواهر أوالتصرفات، ويمدهم بمعلومات أساسية فى تلك المرحلة المبكرة من البحث، ويقدمهم إلى أبناء المجتمع، يقابل هذه المزايا عيب مؤداه أن الارتباط

بإخبارى ذى وضعية هامشية فى المجتمع أومنتم إلى جماعة بينها وبين جماعات أخرى علاقات صراعية قد يعرقل أولا يعطى صورة حقيقية عن الأوضاع فى المجتمع .

(٢) مرحلة البحث البؤرى :

تبدأ هذه المرحلة حينما ينتقل الباحث من الاكتشاف العام للمجتمع إلى الفحص المتعمق لمفاهيم أوجوانب معينة ، بعضها قد يكون متضمنًا فى التصميم الأولى للبحث ، وبعضها قد تظهر أهميته خلال المرحلة السابقة .

(٣) مرحلة التنظيم والقياس :

يهتم الباحث فى هذه المرحلة بجمع مشاهدات بطريقة منظمة تسمح له أن يتحقق من صدق فروضه التى صاغها بشكل نهائى فى المرحلة السابقة ولتحقيق هذه المهمة فإنه يباشر الأنشطة الآتية :

١ـ وضع مؤشرات للمفاهيم المستخدمة فى البحث .

٢ـ التسجيل المنظم للشواهد الخاصة بالأفراد أوالأحداث أوكليهما ، وذلك فى حدود الفروض التى تحاول الدراسة اختبارها .

٣ـ استخدام الاستبيان أوالمقابلة المقننة للمساعدة فى جمع بيانات عن الأشخاص بطريقة منظمة .

مشاكل الملاحظة بالمشاركة :

يمكن إيجاز هذه المشاكل فى النقاط التالية :ـ

١ ـ عملية التسجيل : ينصح بأن تدون الملاحظات على الفور تلافيًا للتحيز والتحريف الذى قد ينجم عن الاعتماد على الذاكرة ، بيد أن التسجيل الفورى قد يستثير سلوك الأفراد موضع الملاحظة بحيث لا يتصرفون بشكل طبيعى بما يشوه المعلومات ، ولكن يقلل من هذا الخطر وجود ألفة بين الباحث ومن يقوم بملاحظتهم .

٢ ـ طبيعة الظاهرة موضع الملاحظة : هناك ظواهر يمكن ملاحظتها بسهولة مثل المظاهرات والتصويت برفع الأيدى ، والدعاية الانتخابية ، وبالمقابل توجد ظواهر يصعب ملاحظتها كالتصويت السرى ، ومن ناحية أخرى لا يستطيع الباحث فى حال النشاط الكثيف إلا أن يلاحظ عددًا محدودًا من الأفراد وجزءا من النشاط الجارى ، وفى مثل هذه

الحالة ينصح باستخدام أكثر من ملاحظ مع توزيعهم على أماكن مختلفة داخل المجتمع؛ للحصول على أقصى ما يمكن من مشاهدات .

٣ـ مشكلة الزمن: فالباحث لا يستطيع أن يكرر أويعيد الأحداث السياسية؛ كى يخضعها للملاحظة، وفى أحيان كثيرة لا يستطيع التنبؤ بوقوع حدث ما، حتى يتواجد أثناء حدوثه ليقوم بملاحظته .

وعلى كل الأحوال يبقى أسلوب الملاحظة من أهم الأساليب العلمية فى جمع البيانات، ويكثر استخدامه فى المجتمعات الغربية، ويحوط عملية استخدامه فى مجتمعاتنا الكثير من القيود، والحدود، والاعتبارات، وإن كان ذلك لا ينفى استخدامه أحيانًا فى دراسة الحملات الانتخابية والدعائية للمرشحين فى الانتخابات . ونقدم فى هذا الفصل مثالاً تطبيقيّا للملاحظة المباشرة وهودليل لملاحظة الدعاية الانتخابية للمرشحين تمهيداً لقياس شدة تأثيرها على عملية تصويت الناخبين فى العملية الانتخابية، كما سيأتى فى المبحث القادم .

ثانيًا: استمارة استطلاع الرأى العام كأداة لجمع المعلومات السياسية حول اتجاهات التصويت فى العملية الانتخابية:

يمكن القول بأن أداة استمارة استطلاع الرأى العام من أنسب الأدوات لجمع المعلومات عن اتجاهات الرأى العام المختلفة إزاء قضية من القضايا أوحدث من الأحداث ورؤية وتحليل مقدار واتجاهات التفاعل معها، هذا وتتكون الاستمارة من مجموعة من الأسئلة التى تغطى أوتحقق الهدف من استطلاع الرأى العام، ويمكن القول بأن أهم عناصر الاستمارة هوالأسئلة والتى يمكن تلخيص النواحى الشكلية فى صياغتها فى أنواع الأسئلة التالية [٢]:

١ـ الأسئلة المغلقة:

هى الأسئلة التى يحدد فيها الباحث مسبقًا مجموعة من الإجابات البديلة، ويدونها فى الاستمارة بعد السؤال مباشرة؛ ليقوم المبحوث باختيار إجابة واحدة أوأكثر على أنها الإجابة المناسبة من وجهة نظره، وقد يطلق عليها فى بعض الأحيان الاسئلة المقننة وفى بعض الحالات يترك الباحث للمبحوث حرية الاختيار بين الإجابات المدونة فى الاستمارة أوذكر أية إجابات أخرى غير مدونة . ويطلق بعض الخبراء على مثل هذا النوع «الأسئلة نصف المغلقة» .

وتشتمل الأسئلة المغلقة على عدة نوعيات فرعية طبقًا لنوعية الإجابة المطلوبة، وذلك كما يلى:

أ ـ أسئلة مغلقة تنحصر إجاباتها فى بديلين فقط، ويطلب من المبحوث اختيار بديل واحد منها، وتتمثل الإجابات الخاصة بهذا النوع من الأسئلة فى الأمثلة التالية: (نعم ـ لا) (صح ـ خطأ) (جيد ـ ردىء).

ب ـ أسئلة مغلقة تتعدد إجاباتها، لكن يطلب من المبحوث بديل واحد فقط عنها.

ج ـ أسئلة مغلقة تتعدد إجاباتها، ويطلب من المبحوث اختيار بديل أومجموعة بدائل مختلفة، يرى أنها تمثل الإجابة الصحيحة من وجهة نظره.

د ـ ويمكن فى وضع بعض هذه الأسئلة حصر جميع البدائل التى يحتمل أن تكون إجابة على السؤال، بحيث تكون مهمة المبحوث فى هذه الحالة أن يختار من بينها الإجابة التى يرى أنها تمثل الإجابة الصحيحة. كما لا يكتفى الباحث بمجرد وضع الاستجابات البديلة فقط، وإنما يضيف أية أبعاد أخرى يرى أنها يمكن أن تعطى نتائج أكبر دقة وأكثر تفصيلا. وعمومًا فإنه يجب أن يراعى فى وضع هذه الأسئلة المغلقة مجموعة من الاعتبارات منها:

ضرورة القيام بدراسة أولية على عينة صغيرة من المجتمع بهدف التعرف على معظم الإجابات المحتملة التى قد يخفى بعضها على الباحث حتى يمكن عرضها فى الصورة النهائية باستمارة الدراسة. ويسبق ذلك بالطبع أن تتوفر لدى الباحث منذ البداية استجابات محتملة متعددة أيضًا. وعموما فإن ذلك يرتبط بمدى فهم الباحث للمشكلة موضع الدراسة، وتعرفه على كل ما يتصل بها من آراء وموضوعات وخلفيات متعددة.

من الضرورى أن تكون كل إجابة من الإجابات المحتملة مميزة تمامًا عن الإجابة الأخرى حتى يمكن إزالة أى لبس أوتداخل بين الإجابات؛ وبالتالى تكتسب النتائج النهائية للبحث مزية الوضوح والتعدد، وتعطى مؤشرات واضحة ومحددة ومميزة.

٢ ـ الأسئلة المفتوحة

وهى النوع من الأسئلة الذى يسمح بتسجيل إجابة المبحوث كما يذكرها نصًا، أى أن هذا النوع يترك للمبحوث حرية الإجابة على الأسئلة بلغته وطريقته وأسلوبه دون التقيد بإجابات محتملة يكون الباحث قد أعدها مسبقا، وقد يطلق عليها الأسئلة غير المقننة. وهذا السؤال المفتوح غالبًا ما يثير قضية أوموضوعًا دون أن يقترح إجابات؛ وبالتالى تكون

للمبحوث فرصته فى أن يجيب بما يراه، ويتيح مثل هذا النوع من الأسئلة المفتوحة للمبحوث حرية التعبير عن رأيه دون التقيد بإجابات محددة؛ وبالتالى فإنها قد تؤدى إلى تقليل احتمالات التحيز الذى قد ينتج من اختيار المبحوث لإحدى الإجابات البديلة استكمالاً للشكل دون أن تمثل نوع الإجابة الصحيحة، كما قد تؤدى إلى التعرف على الاتجاهات العامة للمبحوث فيما يتعلق بموضوع البحث.

وتفيد الأسئلة المفتوحة فى حالات كثيرة، وبالتالى تكون لها مزايا، ولكن من ناحية أخرى لها عدة انتقادات، وكذلك الحال بالنسبة للأسئلة المغلقة، ومن هنا نقوم بالمقارنة بين كلّ من هذين النوعين من حيث المزايا والعيوب للتعرف عليها ومراعاتها بما يخدم أهداف الدراسة وتغطية موضوع البحث:

أ- الأسئلة المغلقة لها مزية التقنين وسهولة التنفيذ ورخص التفريغ، أما الأسئلة المفتوحة فتجهيز بياناتها صعب ومكلف.

ب- الأسئلة المغلقة تضمن أن تكون إجاباتها على نفس السؤال محددة، أما الأسئلة المفتوحة فلا تمكننا من ذلك.

ج- الأسئلة المغلقة قد تساعد المبحوث على فهم السؤال، أما الأسئلة المفتوحة فقد لا تساعد على ذلك.

د- الأسئلة المغلقة أكثر كفاءة إذا أمكن معرفة كل الإجابات على السؤال، أما الأسئلة المفتوحة فإنها أنسب حين يكون الموضوع معقدًا، وتكون أبعاد إجاباتها غير محددة، أوحينما يكون الهدف هوالكشف؛ ولذلك فإن الأسئلة المفتوحة تفيد فى حالات: ندرة البيانات والمعلومات الخاصة بالمشكلة البحثية، أوبقضية معينة، ولذلك فهى تستخدم بصفة أساسية فى الدراسات الوصفية الاستكشافية، وكذلك تفيد فى حالة تنوع الإجابات البديلة وتعددها وعدم إمكان حصرها، وكذلك فى حالة الرغبة فى معرفة الدوافع والاتجاهات ووجهات نظر المبحوثين، وهوما لا يؤدى إليه استخدام الأسئلة المغلقة. وبالتالى فإن السؤال المفتوح يوفر حرية أكبر للمبحوث؛ ليقول ما يريد، ولا يحاصره فى إجابات محددة، مما قد ينشأ عنه تحيز فى الرد لصالح البدائل، فالسؤال المغلق قد يرغم المبحوث على رأى معين فى موضوع لا رأى له فيه. ومع أنه توضع أحيانًا عبارة (لا أعرف) كعلاج مناسب، كما توضع عبارة (أخرى تذكر) لكن أكثر المبحوثين بالتجربة يفضلون الإجابة بإحدى البدائل عن (أخرى تذكر) هذه.

وفى هذا السياق، يمكن الإشارة إلى انتقادات أخرى للأسئلة المفتوحة، يجب التفكير فيها عند اللجوء إليها فى تصميم استمارة الدراسة، بحيث يمكن تجاوزها أوأخذها فى الاعتبار:

أ- ضرورة توافر قدرات عالية لدى الباحث فى تسجيل كافة آراء المبحوثين وتعليقاتهم فى الاستمارة، وهوالأمر الذى يستهلك وقتًا كبيراً من الباحث أوفريق البحث، مما قد يؤثر على الوقت المخصص لإجراء الاستبيان، كما يقلل من الوقت الذى يجب أن يتاح لبقية الأسئلة المتضمنة فى الاستمارة.

ب- احتمال استطراد المبحوث فى سرد آراء وأفكار ومعلومات قد تخرج عن نطاق موضوع الدراسة.

ج- احتمالات اختلاف درجة فهم المبحوثين للسؤال المفتوح، وبخاصة فى حالات الاستقصاء البريدى، مما قد يؤدى إلى اختلاف إجاباتهم حسب فهمهم للسؤال، مما قد ينتج عنه عدم تمثيل النتائج النهائية للواقع تمثيلاً صحيحًا.

د- صعوبة تبويب الاستجابات التى يمكن الحصول عليها عن طريق هذه الأسئلة خاصة فى حالة عدم تجانس مفردات العينة المختارة فى البحث.

هـ- صعوبة تكوين قوائم ذات معنى موحد لتصنيف الآراء التى قبلت، مع اختلاف الألفاظ المستخدمة من قبل المبحوثين، فضلاً عما قد يؤدى إليه ذلك التقنين من تأثير فى نوعية وشدة التعبيرات المستخدمة.

و- احتمال تحيز الباحث أثناء عملية التصنيف التى يقوم بها اعتماداً على وجهة نظره الخاصة، وهوما قد يتعارض- فى بعض الحالات- مع وجهات نظر المبحوثين أنفسهم إذا ما طلب منهم إدراج آرائهم وأفكارهم فى تصنيف معين.

طبيعة العلاقة بين الأسئلة الاستبيانية: يميل البعض إلى تقسيم الأسئلة الاستبيانية إلى النوعين التاليين:

(١) أسئلة ارتباطية:

- عادة ما يحدث فى البحوث المسحية أن يوجه الباحث أسئلة لبعض أفراد العينة فقط دون غيرهم (أسئلة ارتباطية)؛ أى أن السؤال الأول يتوقف على إجابته ما إذا كان المبحوث

سيجيب عن السؤال التالى أم لا . فعلى سبيل المثال صياغة سؤال فى الاستمارة على النحو التالى :

هل اطلعت على قراءات خارجية أثناء دراستك ؟ ماذا استفدت من هذه الدراسات؟

فبهذا الشكل تجبر كل المبحوثين على قراءة السؤال بالرغم من أن هناك من لم يطلع على قراءات خارجية، وهنا المبحوث إما يتخطى السؤال كله - أويجيب بالنفى على الجميع، على عكس الواقع إذ ربما قرأ ولم يستفد مثلاً .

أشكال الأسئلة الارتباطية :

هناك شكلان على النحو التالى :

(أ) مثال : هل اطلعت على قراءات خارجية أثناء دراستك؟ : نعم : [ ] - لا : [ ].

لو نعم : هل استفدت من هذه القراءات؟ نعم : [ ] - لا [ ].

(ب) مثال : أن نحدد للمبحوث الذى لا يهمه السؤال التالى السؤال الذى يذهب إليه متخطيًا كل الأسئلة الموجهة لغيره .

مثلا : هل تبحث عن وظيفة أخرى حاليًا؟ (نعم - لا) (لا أعرف - اذهب إلى سؤال ٢٥) .

(٢) الأسئلة المصفوفة :

فأحيانًا نجد أننا نسأل أسئلة لها نفس فئات الإجابة (لا) وهذه تسمى أسئلة مصفوفية .

ولهذه الطريقة عدة مزايا :

١ - استخدام أمثل لمساحة الاستمارة .

٢ - سرعة إجابة أسئلة هذا النوع .

٣ - إمكانية عقد المقارنات بسرعة للمبحوث والباحث .

من العيوب إخضاع الأسئلة بشكل تعسفى لهذا الأسلوب على حساب المضمون .

- عادة ما يغلب المبحوثون اتجاهات الإجابة، ويجيبون فى اتجاه واحد (مثل استمارة الاستبيان التى توزع فى كلية الاقتصاد جامعة القاهرةعلى الطلبة لتقييم مدى الفهم للمواد الدراسية ، وأداء أساتذتهم) .

ترتيب الأسئلة فى الاستمارة:

- يجب مراعاة ترتيب الأسئلة داخل الاستمارة، فطريقة الترتيب هذه تؤثر على الإجابات، كما تؤثر على عملية جمع البيانات ككل (كما رأينا فى الأسئلة الارتباطية، والمصفوفة مثلاً).

- فالترتيب العشوائى للأسئلة يجعل المبحوث مضطربًا، كما أنه يجد صعوبة فى الإجابة، ويجب عليه أن ينقل اهتمامه وتركيزه من موضوع لآخر، ثم يعود للموضوع الأول مرة أخرى .

وترتيب الأسئلة يختلف فى الاستمارة التى يملؤها المبحوث بنفسه عن تلك الاستمارة التى يملؤها الباحث، ففى الاستمارة الأولى يفضل عادة البدء بالأسئلة الشيقة التى تثير اهتمام المبحوث، بحيث يجد نفسه مندفعًا لأن يجيب على الاستمارة، أما الأسئلة عن البيانات الديموجرافية (السن، والنوع، والدين، . . . إلخ)، فيجب أن توضع فى نهاية الاستمارة؛ لأن وجودها فى البداية يعطى الاستمارة صبغة روتينية، ولا يجد المبحوث نفسه مدفوعًا لأن يكمل الإجابة على الاستمارة.

وفى الثانية على العكس، فينبغى أن ينشئ الباحث نوعًا من العلاقة الإنسانية مع المبحوث، إذا بدأ بالبيانات الديموغرافية.

ويمكن ترتيب الأسئلة على النحوالتالى:

التداعى المنطقى من الأضيق إلى الأوسع:

- عندما تشك مثلا فى أن الموضوع لا يستحث المبحوث على الاتصال مع الاستمارة (إما لأن الموضوع ليس مهما بالنسبة له، أوأن التجربة التى نسأل عنها أوالخبرة ليست حديثة بما يكفى ليتذكرها المبحوثون) يكون من الأنسب أن نبدأ بالأسئلة الضيقة والأسهل فى الإجابة، ثم التوصل للأوسع (الأصعب) وهكذا. .

- كما أنه إذا كان المبحوث ليس متآلفًا مع الموضوع إلا أنه على علم به هنا تبدأ فى إنشاء عدة حقائق والاتفاق عليها، ثم تخرج بحكم عام.

مثلا: لوتم الاهتمام فى استمارة بمعرفة رؤى المبحوث للمشكلات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية التى تواجه الدولة ومدى ارتباط هذه المشكلات بالصحف التى يقرأها المبحوث على النحوالتالى:

١ـ ما أهم المشكلات ـ فى رأيك ـ التى تواجه مصر أو تواجه دائرتك الانتخابية ؟

٢ ـ من بين هذه المشكلات التى ذكرت، أيها الأهم على الإطلاق فى رأيك؟

٣ ـ من أين تحصل على المعلومات وتتابع الأحداث بشأن هذه القضية؟

٤ ـ هل تقرأ صحيفة الوفد؟

قواعد الصياغة (الشروط الواجب مراعاتها فى صياغة الأسئلة):

يمكن تلخيص هذه القواعد فيما يلى :ـ

١ ـ الشمول:

أن تكون الفئات المعطاة للمبحوث شاملة، فيجب أن تتضمن كل الإجابات المحتملة التى يمكن توقعها، وعادة ما يلجأ الباحثون هوضع فئة مسماة أخرى أومن فضلك حدد.

وهنا سيلجأ المبحوث لوضع إجابته فى إحدى الفئات المطروحة عليه، حتى لو لم تكن مناسبة تمامًا، ولابد أن تكون الإجابات أوالاختيارات المطروحة من الفئات الفاصلة والمحددة؛ بحيث لا يشعر المبحوث بالاضطراب فى الاختيار بين أكثر من إجابة، وعادة ما نسأل المبحوث أن يختار أحسن إجابة من وجهة نظره.

٢ ـ الوضوح:

عادة ما يكون الباحث معايشًا لموضوعه ومشكلته البحثية التى يدرسها؛ لذلك قد تكون الآراء والاتجاهات واضحة فى ذهنه، لكنها ليست كذلك دائمًا بالنسبة للمبحوثين، فكثير منهم لا يثير الموضوع أوالمشكلة البحثية عندهم اهتمامًا مناسبًا هذا إن حدث وأثار انتباهه من الأساس.

من ناحية أخرى قد يكون لدى الباحث إدراك وعلم بالموضوع والمشكلة البحثية، لكنه ليس عميقًا، ومن ثم يفشل فى توضيح مقصد سؤاله بطريقة تكفى للحصول على الإجابة المناسبة.

٣ ـ تجنب الأسئلة المزدوجة:

من الأخطاء الشائعة أن يتم توجيه أسئلة ائتلافية ذات إجابات مزدوجة إلى المبحوثين:

مثال: يجب تعديل قانون العمل، والمضى قدما فى الخصخصة؟ وهنا قد لا يستطيع المبحوث الإجابة:

فهناك من يرغب فى تعديل قانون العمل، ولكن لا يؤيد المضى فى الخصخصة.

وهناك من يرغب فى تأييد الخصخصة، ولكن لا يرغب فى تعديل قانون العمل.

٤ ـ أهلية المبحوث للإجابة على الأسئلة:

أحيانًا يطرح الباحث سؤالاً يقتضى من المبحوث أن يرجع بذاكرته إلى الوراء، وفى هذا التعرض لمخاطرة عدم دقة الإجابة.

مثلا: تسأل خريج جامعة عن مشاعره حين الاختيار بين قسمى الدراسات الأدبية والدراسات العلمية عندما كان فى مرحلة الدراسة الثانوية.

وأحيانًا يسأل الباحث سؤالاً متخصصًا، ولا يكون المبحوث ملمّا بجوانب الموضوع، وليس لديه معلومات كافية.

مثال: كأن يُسأل طالب الكلية عن النسبة التى يجب أن تخصص لكل قسم من أقسام الكلية من الميزانية؟!!

وهنا قد يقدم المبحوث إجابات ليست ذات معنى.

٥ ـ تناول نقاط قصيرة: يعتقد الباحث أنه لكى يوضح ما يقول، عليه أن يسوقه فى عبارات طويلة ومعقدة ولكن هذا غير صحيح؛ لأن وضوح الموضوع إنما يأتى من قدرة المبحوث على قراءته بسرعة وفهم مضمونه ومقصده ثم اختيار الإجابة بدون صعوبة، ولذلك ينصح بتجنب النفى فى صياغة الأسئلة:

مجرد صياغة السؤال فى صورة نفى يعوق سهولة تفسير المبحوث له.

مثال: يجب على مصر أن لا توافق على المزيد من تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيونى؛ ولذلك لأن معظم المبحوثين فى قراءتهم السريعة سيتخطون لا ومن ثم تأتى الإجابة بصورة لا تترجم حقيقة ما يريد المبحوث، وعلى سبيل المثال:

يجب عدم فرض رسوم باهظة على الطلاب العرب والمسلمين الأجانب الدارسين فى الجامعات المصرية.

هذه الأسئلة والعبارات من قبل (عدم منع، عدم تحريم، . . . .) تعوق الفهم.

٦ ـ تجنب الصياغة المتميزة:

فالبيانات لا يجمعها الباحث فقط وإنما يصيغها أيضًا، وهذا ينبهنا للطريقة التى نصيغ

بهـا السـؤال ونلقـيه؛ إذ أن هذه الطريقـة هى التى تشكل البيـانات التى نتلقـاها، فقـد يؤثر السـؤال على المبـحوث حـين يصـاغ بطريقـة تدفـعه إلى الادعـاء Vanity Questions تحت دوافع شتى مثل:

أ- . . . . . ألا توافق مع قيادة البلاد على. . . . . .

ألا تتفق مع رأى المحكمة الدستورية العليا بصدد عدم دستورية فرض ضريبة على العاملين بالخارج.

طبعًا رد فعل المبحوث سيكون «بالإيجاب»

ب- . . . . . هل توافق ميكيافيللى فى رأيه بأن الغاية تبرر الوسيلة؟

هل تتفق وحجج الكيان الصهيونى فى اتخاذ القدس الشريف عاصمتهم الأبدية. . . . . ؟

هذه الصياغات لا تجعل المبحوث يعطى الإجابة التى يريدها، وإنما هويُقاد لهذه الإجابة وهذا النوع من الأسئلة يطلق عليه الأسئلة الإيحائية.

وعمومًا يجب ألا يقع الباحث فى خطأ الاعتقاد بأن هناك طريقة خاطئة وأخرى صحيحة فى إلقاء الأسئلة، وإنما عليه أن يعرف ويحدد الغرض من بحثه، ثم بناء عليه يحدد الطريقة الأنسب والآمنة لإلقاء أسئلته، بحيث يحصل على أفضل وأنسب الإجابات.

٧- تجنب الأسئلة التهديدية أوالتى تثير التحيز الشخصى

-كم من مرة اضطررت لمخالفة القانون؟- هل سبق وأن تاجرت فى المخدرات؟ هل سبق وأن غششت فى الامتحان؟

٨- تجنب الأسئلة ذات الاتجاه الواحد:

هل تؤيد . . . . ؟ هل تؤيد. . . ؟. . . إلخ.

يجب التنوع حتى لا يغلب الأفراد اتجاهًا متميزًا فلا تصح أن تكون الاستمارة كلها موافق / غير موافق. .

أوالسؤال بصيغة: هل تؤيد ؟ هل تعارض ؟ هل تمانع ؟

الشكل العام للاستمارة:

- الشكل العام للاستمارة مهم كأهمية طبيعة وصياغة السؤال على نفس المستوى،

والدرجة، وكقاعدة عامة يجب أن تكون الاستمارة واسعة، منظمة ـ المساحات فيها كافية، وهناك من الباحثين من يعتقد أن علمية الاستمارة فى أن تكون طويلة، فيلجأ لتكديسها واختصار الأسئلة وكتابة أكثر من سؤال فى سطر واحد، وذلك لاستعمال عدد أقل من الصفحات، وهذا خطأ بين فوضع أكثر من سؤال فى سطر واحد قد يؤدى لسقوط سؤال من هذه الأسئلة لا يلتفت إليه المبحوث فلا يجيب عنه.

ـ كما أن الأسئلة المختصرة بشكل مخل قد تؤدى لسوء الفهم والتفسير.

ـ عندما يشعر المبحوث أنه أكمل عدة صفحات من استمارة تبدوله طويلة وأنه أنجز ذلك بسرعة، فذلك أفضل من أن يشعر أنه أنفق الكثير من وقته فى الإجابة عن صفحة واحدة فى استمارة تبدوله قصيرة.

ـ وسيقل بذلك أيضًا عدد الأخطاء، ويتجنب إعادة القراءة مرة أخرى، كما يتجنب تكديس إجابته فى مساحة بيضاء صغيرة جدًا.

ضمانات سلامة الاستطلاع:

١ ـ الضمانات التى ترتبط بالأداة ذاتها، فهناك مراحل مختلفة يمر بها الاستبيان قبل أن يقدم للجمهور. أولى هذه المراحل ما يرتبط ببناء أفكار الاستمارة ذاتها. فحين يتم اختيار موضوع معين لإجراء استطلاع للرأى، يعتمد على الاستبيان، فإن الباحث يلجأ إلى مراجعة كافة القضايا والأفكار الخاصة بهذا الموضوع. وإجراء الحصر السابق للأدبيات من جهة، وللمناقشات العامة حول الموضوع من جهة أخرى.

وهكذا فإن هذا الحصر لكافة الاتجاهات بما تستند عليه من أدلة وحجج يسهل ما يعرف باسم «إغلاق الأسئلة» أوتقفيل الأسئلة»، بمعنى ألا تترك استجابة معظم الأسئلة مفتوحة، وإنما تغلق من خلال وضع عدد من الاحتمالات كى يختار المبحوث من بينها، ثم يكتب له «أخرى تذكر» إذا كانت هناك استجابة يصعب التنبؤ بها.

٢ـ المرحلة التالية فى إعداد الاستطلاع، والتى توفر قدرًا أكبر من ضمانات النجاح له، تتمثل فى الصياغة والبناء الفنى للاستمارة، فمن المهم أن يكون ترتيب الأسئلة منطقيًا متدرجًا، وأن تُصاغ بوضوح، وبلغة سهلة مفهومة للجمهور الذى ستطبق عليه. ودائمًا يوصى بالابتعاد عن الأسئلة الإيحائية، أى التى توحى بإجابة إلى المبحوث، بهذا المعنى من المطلوب توفير حياد الأسئلة وموضوعيتها، وقد يتعمد مصمم الاستمارة وضع بعض

الأسئلة التى تراجع مصداقية تساؤلات أساسية تضمنتها الاستمارة؛ وذلك بهدف التأكد من صدق الاستجابة.

وعند هذا المستوى من عملية الإعداد، يلجأ الباحث إلى التجربة الاستطلاعية؛ لكى يزن - من الميدان ذاته - كفاءة الأداة التى صممها ومدى صدقها. وعادة ما يتم إجراء تعديلات على الاستمارة، بعد تحليل نتائج التجربة الاستطلاعية، ويأتى ذلك فى مظاهر متنوعة.

٣ - إعداد الباحث الميدانى: وهذه المرحلة على درجة عالية من الأهمية وتمثل محدداً رئيسيّا فى كفاءة الاستطلاع. ذلك أن التصميم والبناء الفنى لن يكون له فعالية دون باحث ميدانى مدرب على التعامل مع الأداة من جانب، ومع الجمهور من جانب آخر. وهنا يتم تدريب فريق الباحثين الميدانيين على فهم الاستبيان وبناء الاستمارة، والتى تتضمن إحالات مختلفة ومتنوعة من سؤال إلى آخر. ثم يسلم إليه دليل يقوده فى عملية التعامل مع الاستبيان ومع الاستجابات المختلفة، وعادة ما تتم مراجعة ميدانية على أداء الباحث فى الميدان من خلال أحد المشرفين.

٤ - بتحليل نتائج الاستطلاع نلحظ على البحوث التى اعتمدت على هذه الأداة أنها إما تعتمد على طرح نسب ومؤشرات رقمية تترجم النتائج مع قدر محدود من التحليل، أوأنها تسعى إلى استنطاق الأرقام بشكل أكثر عمقًا. وفى هذه الحالة الأخيرة من المهم مراجعة بحوث ميدانية أخرى اعتمدت على الاستبيان، فى إطار نفس الموضوع أوموضوعات مرتبطة به.

* * *

المبحث الثانى

كيفية صناعة الرأى العام فى العملية الانتخابية
إشارات لنماذج من التجربة المصرية

تُعد الانتخابات من النماذج الواقعية التى يمكن دراسة عملية صناعة الرأى العام فى إطارها، وكذلك ملاحظة النتائج السياسية للرأى العام باعتبارها تلخص الاتجاهات الأساسية لقواه الفاعلة، فهى عملية اختيار للسلطة التشريعية على المستوى القومى أو المحلى، وهى لغة العصر؛ إذ تعرفها كافة الدول والأنظمة السياسية، وإن كانت ترتبط بالنظم السياسية الديموقراطية، أوبشكل عام بالأنظمة التى تعرف خصائص التعددية السياسية- سواء كانت تعددية حقيقية، أوتعددية شكلية محكومة أومقيدة- ورغم أن المؤسسة التشريعية تتخذ أشكالاً متنوعة، وتلعب أدواراً مختلفة فى ظل هذه الأنماط من السلطات السياسية الحاكمة، إلا أنها تظل دائمًا مؤسسة لها كيانها الخاص وأدوارها المتميزة التى تترجمها البنية القانونية والدستورية، وتترجمها طبيعة علاقات القوى المجتمعية، وكذلك علاقتها بنظام القيم المجتمعية، و الأمر نفسه ينطبق على المجالس المحلية.

لهذا أصبح من الشائع أن تسعى نظم سياسية لا تتمتع بنفس الخصائص التى تميز النظم السياسية المُصاغة على نمط الديموقراطية الليبرالية، والتعددية لخلق مثل هذه المؤسسة كواجهة ديموقراطية لها؛ وبالتالى فإجراءات بناء تلك المؤسسات لابد وأن تختلف عن الأساس والأصل، بحيث يمكن القول إن الأغلبية التى تقوم عليها هذه المؤسسات يتم صنعها بالفعل، ومن ثم فإن أدوار ووظائف هذه المؤسسات لابد وأن تختلف عما هومعتاد ومعروف فى النظم الليبرالية الأصيلة، وبالذات بصدد علاقاتها بقوى الرأى العام المجتمعى.

هذا وتقدم الانتخابات التى شهدتها الحياة السياسية المصرية سواء فى المرحلة الليبرالية الأولى ١٩٢٤ - ١٩٥٢ م، أوالمرحلة الحالية التى شهدت نوعًا من التعددية السياسية المقيدة بداية من تجربة المنابر السياسية حتى وجود مايقرب من ستة عشر حزبًا فى الوقت الراهن؛ وهذه التجربة تقدم خبرة على درجة كبيرة من الأهمية والثراء فى دراسة عملية صناعة

الرأى العام، بالطبع لن ندرس كل هذه الخبرات الانتخابية؛ إذ أن معالجة قضايا الرأى العام تقتضى أن تكون الدراسة لقضايا معاشة وقت إجراء الدراسة، تتم دراستها وتحليلها واقعيًا والخروج بنتائج اختبارية إلا أننا فى هذا الفصل سوف ندرسها كنماذج وتجارب تاريخية، أى أننا سوف نتناول بالأساس تجارب انتخابية برلمانية ومحلية مقارنة فى ضوء ماهومتاح عنها من دراسات، وينقسم هذا المبحث إلى نقطتين **الأولى**: تعالج الإطار العام لتحليل متغيرات صناعة العملية الانتخابية ونتناول فيها المتغيرات التى تحدد نطاق الدعاية، وممارسة عملية صنع الرأى العام، و**الثانية**: كيفية تأثير الدعاية فى عملية صناعة الرأى العام، ونتناول فيها طبيعة ودرجة الارتباط بين أجندتى المرشحين والناخبين وكيفية تحقق هذا الارتباط من خلال مجموعة من الوسائل الدعائية، وفى النهاية تحليل دلالتها السياسية.

أولا: الإطار العام التحليلى لصناعة الانتخابات البرلمانية المصرية:

يتكون الإطار التحليلى العام الذى تتم فى ظله عملية صناعة الرأى العام المصرى جوهر العملية الانتخابية عامة، وخاصة «واقعيًا» من ثلاثة عناصر هى:

(١) المناخ العام الذى تجرى فى اطاره العملية الانتخابية:

يتضمن **المناخ العام الذى تجرى فى اطاره أية عملية انتخابية فى مصر** تفاعلاً بين مجموعة من العوامل يمتلك بعضها استمرارية معينة، وبعضها من العوامل المتغيرة التى ترتبط بظروف كل تجربة انتخابية على حدة، فمن العوامل التى تملك استمرارية معينة: العامل الدستورى والقانونى والادارى الذى ينظم العملية الانتخابية عامةوجوانبها الدعائية، واضعًا ضوابطها، وأطرها، ومانعًا فى بعض الأحيان بعض مظاهرها وتعبيراتها، فمثلا الانتخابات البرلمانية التى أجريت عام ٢٠٠٠ جاءت فى إطار سياق سياسى واجتماعى معين تفاعل مع العامل الدستورى والقانونى والإدارى- إيجابًا خاصة بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بضرورة الإشراف القضائى الكامل العملية الانتخابية- الأمر الذى أدى إلى وجود «توقعات» متزايدة بشأن نزاهة هذه الانتخابات.

(٢) السياق المجتمعى فى الدوائر الانتخابية التى تختار مجالاً للدراسة الميدانية:

بناء على المُتعارف عليه من المعايير العلمية تتم العملية الانتخابية فيما يطلق عليه الدوائر الانتخابية التى ينبغى أن تكون ممثلة للريف والحضر، وللوجه البحرى والقبلى، وللسواحل والمناطق الداخلية والنائية، وذلك فى حالة الدراسة الشاملة للتجربة الانتخابية، ويمكن الاقتصار فى حالة دراسات الحالة على دائرة واحدة مع الأخذ فى الاعتبار تفاعل السياق العام للدوائر مع المناخ العام فى البلاد.

(٣) الدعاية الانتخابية الذى يحدد اطارها العاملأن السابقان بشكل أساسى :

نقدم من واقع الملاحظة الميدانية للدعاية الانتخابية رؤية إجمالية فى ضوء تحليل أربع وخمسين استمارة ملاحظة ميدانية عبر أداة تحليل الخطاب الدعائى فى انتخابات ٢٠٠٠م، وسوف نفصل ذلك فيمايلى : -

١- الإطار الدستورى والقانونى والإدارى للانتخابات البرلمانية وعلاقته بالمناخ العام للعملية الانتخابية :

يمثل البناء الدستورى والقانونى للنظام السياسى الإطار المنظم للعمليات السياسية فى المجتمع المعين، كما أنه يمثل الناتج النهائى لمجمل التوازنات السياسية والاجتماعية فيه، ومن هنا تأتى أهمية تحليله ودراسته بصدد تجارب الانتخابات البرلمانية المختلفة، ومن هنا فإن تناول النظام الانتخابى بكل جوانبه، والضمانات المحيطة به، إضافة إلى الهيئة الناخبة ومدى تطورها، ثم أخيرا القرارات الإدارية المنظمة لعملية الدعاية الانتخابية يمكن أن يعطى صورة أقرب إلى الاكتمال لواقع الانتخابات البرلمانية.

ويمكن تناول ذلك فى النقاط التالية :

(أ) الإطار الدستورى :

بداية ينص الدستور المصرى لسنة ١٩٧١م على كفالة حق الانتخاب والترشيح لكل المواطنين بدون تمييز بسبب الجنس أوالأصل أواللغة أوالدين أوالعقيدة، وذلك فى مواده (٨، ٤٠، ٦٢، ٨٨) وبالاضافة لما تقدم فقد كفل الدستور الحريات الأساسية التى تضمن ممارسة الحقوق الخاصة بالترشيح والانتخابات، مثل الحرية الشخصية فى المادة (٤١)، وحرية العقيدة فى (المادة ٤٦)، وحرية الرأى والتعبير والصحافة فى المادتين (٤٧، ٤٨)، ونص الدستور أيضًا على الحقوق الخاصة بالاجتماع وتكوين جمعيات وإنشاء نقابات وفقا للمواد (٥٤، ٥٥، ٥٦).

والواقع كما أثبتنا فى دراسات سابقة أن قضية تعديل الدستور المصرى لا تحظى بأولوية مرتفعة لدى جمهور الرأى العام رغم أن الدستور أصبح متخلفًا عن التطور الاقتصادى والسياسى فى المجتمع المصرى، وإذا كان الدستور يقررفى المادة ٩٣ اختصاص مجلس الشعب بالنظر فى صحة عضوية أعضائه؛ الأمر مما دفع بالرئاسات المتعددة له أن تعلن تلميحًا أوتصريحًا بأن المجلس «سيد قراره»، فإنه يقرر فى الوقت نفسه اختصاص محكمة النقض بتحقيق الطعون المقدمة للمجلس بعد إحالتها إليه من رئيسه، ونرى أن هذه المادة قد

استخدمت على نحو يُشكل - من الناحية الفعلية - نوعًا من الانحراف بالسلطة وإهدارًا لحكم أعلى محكمة قضائية فى البلاد، وليس كما يرى البعض أنه تأكيد لمبدأ الفصل بين السلطات؛ لأن هذا الفصل مرن أولاً وليس جامدًا، كما أن احترام السلطة القضائية وأحكامها هو احترام للمشروعية القانونية، إضافة إلى أن التزام المجلس بنتيجة التحقيق فى صحة أعضائه لا يُقلل من سيادته، بل على العكس فإنه يؤكدها بحكم ما يسبغه عليه من شرعية، فيما تصبح عضويته عرضة للشبهات فى حال تجاهل أحكام القضاء، والواقع العملى يؤكد أن حل المجلس قبل أن يكمل دورتيه فى ٨٤، ١٩٨٧م، كان بسبب الانحراف التشريعى وعدم التزام مبدأ المشروعية القانونية بصدد قوانين الانتخاب، وكذلك الحال بالنسبة لبرلمان ١٩٩٥ الذى تم الحكم ببطلانه أيضًا تأسيسًا على ذلك، ومن هنا نؤكد على ضرورة احترام اختصاص محكمة النقض وبالتالى تعديل النص الدستورى بجعل مسألة فحص صحة العضوية فى كافة مراحلها من اختصاص محكمة النقض، ويبدو أن الاتجاه الآن لاحترام الأحكام القضائية فى شأن الفصل فى صحة العضوية خاصة بالنسبة لمزدوجى الجنسية.

(ب) طبيعة النظام الانتخابى:

أصدرت السلطة الحاكمة عام ١٩٨٣ (القانون ١١٤) الذى غير النظام الانتخابى فى مصر من النظام الفردى إلى انتخاب القائمة، والذى تعرض للطعن فيه بعدم الدستورية، وقضت بذلك المحكمة الدستورية العليا، فكان أن صدر قانون جديد يمزج بين نظام القوائم والانتخاب الفردى (القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨٦) وتعرض هذا القانون هو الآخر للطعن فى دستوريته، فقضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته هو الآخر فى ١٩ مايو ١٩٩٠، وصدر عقب ذلك القرار الجمهورى بالقانون ٢٠١ لسنة ١٩٩٠ بتعديل بعض أحكام القانون ٣٨ لسنة ٧٢ فى شأن مجلس الشعب، حيث كانت أبرز هذه التعديلات هى العودة لنظام الانتخاب الفردى، وقد أظهرت الدراسات الميدانية أن هذه العودة تعكس نوعًا من التوافق الإيجابى مع اتجاهات الرأى العام المصرى الذى لايزال يفضل النظام الفردى للانتخابات، وان كنا نرى أن نظام الانتخابات بالقائمة من شأنه أن يُقوى التجربة الحزبية فى مصر، ويجعل التنافس الانتخابى قائمًا على أسس وبرامج حقيقية، وليس على اعتبارات شخصية أوعصبيات.

(ج) تكوين الهيئة الناخبة والمرشحة:

تعرف الهيئة الناخبة قانونيًا بأنها مجموع المواطنين البالغين لسن الرشد السياسى والمقيدين فى جداول الانتخاب، والذين لا يحظر عليهم بمقتضى القوانين المنظمة لذلك

مباشرة حقوقهم السياسية، وقد وجدنا من الملاحظات الميدانية ارتفاع نسبة غير المقيدين فى الجداول الانتخابية قياسًا على استحقاقهم لهذا القيد من ناحية السن المقرر قانونًا إضافة إلى باقى الشروط، وارتفاع ذلك خصوصًا بين السيدات، ويتمثل الإطار القانونى المنظم للعملية فى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ وتعديلاته فيما بعد ؛ والذى يقرر أن كل مصرى بلغ ثمانى عشرة سنة ميلادية له أن يباشر بنفسه الحقوق السياسية الآتية :-

١- إبداء الرأى فى كل استفتاء يجرى طبقًا لأحكام الدستور.

٢- إبداء الرأى فى الاستفتاء الذى يجرى لرياسة الجمهورية.

٣- انتخاب أعضاء مجلس الأمة (مجلس الشعب منذ عام ١٩٧١).

٤- انتخاب أعضاء المجالس الشعبية والمحلية.

ويُعفى من أداء هذا الواجب ضباط وأفراد القوات المسلحة الرئيسية والفرعية والإضافية وضباط وأفراد هيئة الشرطة طوال مدة خدمتهم بالقوات المسلحة أوالشرطة.

ونصت المادة الرابعة من نفس القانون على أنه «يجب أن يقيد فى جداول الانتخاب كل من له مباشرة الحقوق السياسية من الذكور والإناث، ومع ذلك لا يقيد من اكتسب الجنسية المصرية بطريق التجنس إلا إذا كانت قد مضت خمس سنوات على الأقل على اكتسابه إياها».

إذن فتوافر شرطى السن والجنسية فى المواطن مالم يكن من الفئات المعفاة أوالموقوفة أوالمحرومة من مباشرة حقوقها السياسية، يتيح له التمتع بصفة الناخب بشرط أن يكون مقيدًا فى جداول الانتخاب، ومفاد الأمر أن الوجوب والإلزام فى المادة الرابعة موجه إلى جهة الإدارة فهى مُلزمة من تلقاء نفسها فى شهر فبراير من كل عام بإعداد جداول الانتخاب وإجراء عمليات الحذف والإضافة بناء على ما يتوفر لديها من معلومات خاصة عمن بلغوا سن الـ ١٨ سنة ومن توفوا أومن قام به مانع أو زال عنه. . ومع أنها كانت تقضى بأنه يجب أن يقيد فى جداول الانتخاب كل من له حق مباشرة الحقوق السياسية من الذكور، وكذلك من الإناث متى قدمت بنفسها طلبا لذلك، فقيد الإناث كان يتوقف على شرط تقديم طلب لجهة الإدارة، وقد عدلت المادة الرابعة بالقانون رقم (٤١ لسنة ١٩٧٩)، وعلى الرغم من ذلك لم يصبح القيد فى جداول الانتخاب تلقائيًا من واقع السجلات المدنية حتى الآن، ومازال تقديم طلبات لقيد المواطنين من مواليد ما قبل ١٩٦٥ وما بعدها أيضًا ساريًا.

وثمة جانب آخر يؤثر فى **تكوين الهيئة الناخبة والمرشحة** بالسلب هوالعزل السياسى، وقد عرفته الحياة السياسية المصرية، وبمقتضاه يتم حرمان بعض الأشخاص من ممارسة

حقوقهم السياسية، وذلك لأسباب تتعلق بتاريخهم السياسى الماضى أومواقفهم السياسية الحالية، وقد عرفت مصر هذه الظاهرة منذ ١٤ أبريل ١٩٥٤ عندما قرر مجلس قيادة الثورة حرمان وزراء الوفد والأحرار الدستوريين والسعديين من الحقوق السياسية وتولى الوظائف العامة لمدة عشر سنوات، وفى ١٦ يناير ١٩٦٢ صدر قرار جمهورى بالقانون رقم (٣٤ لسنة ١٩٦٢) والذى بمقتضاه تم تطبيق العزل السياسى بحق بعض الفئات ممن أفسدوا الحياة السياسية قبل الثورة، والذين تضمنتهم قوائم الحراسة والذين جرى اعتقالهم فى وقت من الأوقات بعد الثورة وهم كثير، بحيث يسرى ذلك العزل لمدة عشر سنوات.

وفى عام ١٩٧٨ صدر القانون (رقم ٣٣) بناء على نتائج الاستفتاء الشعبى، وهوالقانون المسمى قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى، والذى بمقتضاه تم استبعاد ثلاث فئات من المواطنين من ممارسة حقوقهم السياسية وهم: -

١- كل من تسبب فى إفساد الحياة السياسية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢.

٢- الفئات التى صدرت بحقها أحكام بالإدانة فى القضية المعروفة بقضية مراكز القوى عام ١٩٧١م.

٣- كل من أتى أفعالاً من شأنها إفساد الحياة السياسية فى البلاد وتعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى للخطر.

والجدير بالذكر أن المحكمة الدستورية قامت فى أحكام متوالية لها بإلغاء عملية العزل السياسى المُقنن بصدد الفئات الثلاث السابقة، بحيث أصبح العزل السياسى فى ذمة التاريخ، إلا أنه مرة أخرى جرى التوسع فى دائرة المحرومين من مباشرة الحقوق السياسية طبقًا للقانون (٢٢٠ لسنة ١٩٩٤)- وليس المعزولين سياسيًا- وذلك بحرمان من فرضت الحراسة على أمواله بحكم صادر من محكمة القيم، على أن يكون الحرمان لمدة خمس سنوات، وحرمان المفصولين من العاملين بالدولة لأسباب مخلة بالشرف من مباشرة حقوقهم السياسية، ولم تشترط أن يكون قرار الفصل بموجب حكم قضائى، وحرمان من أشهر إفلاسه لمدة خمس سنوات مع أن إشهار الإفلاس من الأمور المُعتادة فى النشاط التجارى، ولا تمس بالضرورة شرف المواطن وسمعته، إضافة إلى أن طبيعة التطورات السياسية المصرية خاصة مايتعلق بالإجراءات أوالمحاكم العسكرية التى اتخذت بحق عدد من رموز التيار الإسلامى يمكن القول بأنها قد أدت إلى نوع من الحرمان أوالعزل السياسى الواقعى منعتهم من الترشيح ودخول الانتخابات، كما أن من يفرج عنه يسرى بحقه حرمان سياسى آخر كعقوبة تكميلية.

ولفهم إتجاهات الرأى العام إزاء العملية الانتخابية ؛ نستخدم استمارة استطلاع الرأى العام للناخبين والمرشحين التى سبق الإشارة إليها .

(د) القرارات الإدارية بصدد تنظيم الدعاية الانتخابية :

استن وزراء الداخلية وبعض المحافظين منذ انتخابات برلمان ١٩٧٩م وحتى الانتخابات الأخيرة ٢٠٠٠م إصدار بعض القرارات التنظيمية الخاصة بالدعاية الانتخابية تحدد إطارها العام، ووسائلها، وكيفية القيام بها من ناحية النفقات أووسائل الدعاية . . . إلخ ؛ ففيما **يتعلق بحجم الانفاق على الدعاية الانتخابية :** فقد درجت على أنه لا يجوز للمرشح أن ينفق على دعايته أكثر من خمسة آلاف جنيه كحد أقصى زيدت بعد ذلك إلى ثلاثين ألفًا، وفيما يتعلق بتنظيم إجراءات الدعاية الانتخابية درجت على التصريح بالتالى :-

١- ضرورة منع إقامة المسيرات الانتخابية واعتبار أن تجمع أكثر من أربعة أفراد هوبمثابة مسيرة انتخابية .

٢- منع استخدام مكبرات الصوت التى يتجاوز صوتها حدود المكان المخصص لعقد الاجتماعات والاكتفاء باستخدام السماعات الداخلية .

٣- منع المؤتمرات إلا داخل أماكن مغلقة وبتصريح رسمى سابق .

٤- منع إقامة بوابات الدعاية فى الشوارع الرئيسية .

ومن المهم الإشارة إلى أن هذا القرارت الإدارية كفيلة بتقييد حركة المرشحين فى ممارسة الدعاية الانتخابية لولا أنها فى الممارسة لا تُراعى بشكل حرفى مما يمثل مزية مهمة لصالح حيوية المعركة الانتخابية، ولكن الأمر يثير التساؤل حول الجدوى من إصدارها أصلاً وحول الأضرار التى تلحق بهيبة الدولة عندما تتسامح أوتغض الطرف عن عدم احترام القرارات التى تصدرها غير أنه من المحتمل أن يكون صدورها جزءًا من الإجراءات الوقائية لاستخدامها وقت الحاجة إذا تأزمت الأمور، وهذا ما لاحظناه فعلا فى عدة تجارب انتخابية برلمانية ومحلية مصرية، حيث يتم تطبيقها بشكل يحابى بعض المرشحين على حساب الآخرين- بما يشكل امتدادًا لظاهرة الانحراف بالسلطة والتى من مفرداتها : الانحراف التشريعى، والانحراف بتطبيق القوانين والقرارات . . . . إلخ .

٢ - الإطار الاختبارى الواقعى للانتخابات البرلمانية المصرية :

من المعلوم أن الدوائر الانتخابية حددها قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٩٠والذى نص فى مادته الأولى «تقسم جمهورية مصر العربية إلى مئتين واثنتين وعشرين دائرة انتخابية، ويحدد نطاق ومكونات كلٌ منها طبقًا للجدول المرفق» .

و فى اختيار عينة الدراسة يجب أن يقع الاختيار على مجموعة من الدوائر الانتخابية الممثلة للمجتمع بكافة تصنيفاته، وهى: الريف، والحضر، والسواحل، والصعيد، والمناطق النائية والحدودية، وأن تعكس فى خصائصها خصائص هذه القطاعات، وأن يتم اختيار العينة من هذه الدوائر بنسبة تمثيل حجمها وتوزيعاتها الحقيقيين.

ولنضرب مثلاً ببعض الدوائر الانتخابية التى تم اختيارها فى بعض دراساتنا السابقة عن العملية الانتخابية، وقمنا بإجراء توصيف لها من كافة الجوانب السكانية، والاقتصادية، والاجتماعية. . . . إلخ ؛ يمكن أن نقدمها كإطار إرشادى للعناصر التى ينبغى دراستها ورفعها من الواقع الانتخابى.(٤)

ثانيا: التحليل الإجمالى للخطاب الدعائى فى الانتخابات البرلمانية:

نتناول فى هذا الجزء المستوى التحليلى الإجمالى للدعاية- وسوف نفصلها فيما بعد تأسيسًا على المؤشرات الاختبارية- من واقع الملاحظة الميدانية بالمشاركة وعبر أداة تحليل الخطاب كأداة منهجية تعتمد على تحليل الاستعارة وما وراء اللغة المستخدمَيْن فى الخطاب الدعائى، وتأثيرهما على تكوين الصورة الذهنية عند المتلقين، وهم جمهور الناخبين.

ويمكن القول إن الصورة الذهنية لدى المرشحين تركزت فى إبراز علاقة المرشح بمدركات ثلاثة هى: السلطة، والسطوة، والقدرة، وغاب بشكل جاد التواصل مع طموح الناخبين ومطالبهم- التى من المُفترض أن تُجرى الانتخابات البرلمانية عادة للبحث عنها، ومحاولة تحقيقها قدر الإمكان، ويشير تحليل الخطاب العام لدعاية المرشحين إلى أن أحدًا منهم لم يُعر الصورة الذهنية عند الناخبين القدرالمناسب من الاهتمام، بل ألقى كل منهم بما عنده من شعارات عامة، مصحوبة بديباجات سياسية ومقدمات دينية أو آيات قرآنية، وكان هذا هوالعنصر الوحيد الذى تم فيه مراعاة عناصر تكوين الصورة الذهنية عند الناخبين، حيث يلعب الدين دورًا أساسيًا فى استثارة تعاطف جمهور الناخبين، بينما اختفت البرامج العملية؛ لتحقيق الشعارات أوتنفيذ الوعود بالمفهوم السياسى للكلمة، وحل بدلا منها سرد لعدد من القضايا معظمها خدمى.

ويمكن أن نقسم المرشحين وفقًا للتحليل الإجمالى لخطابهم الدعائى إلى ثلاثة أقسام أساسية:

القسم الأول: المرشحون المدعمون من الأحزاب السياسية المعارضة والمرشحين المستقلين- وهم القسم الأكبر من المرشحين عمومًا- ورغم عدم وجود خلفية مشتركة بينهم، إلا أن ما يجمعهم هوأسلوب الدعاية ومضمونها التى تركز على القدرة على حل

المشكلات خاصة المتعلقة بالخدمات والمشكلات اليومية، وبينما كانت دعاية المرشحين المستقلين تركز على صورهم بجانب آية قرآنية أوشعار، جاءت دعاية مرشحى الأحزاب خليطًا من هذا وذاك، وهكذا لم يراع المرشحون فى دعايتهم الصورة الذهنية عند الجمهور وطريقة تكوينها، ومن ثم لم يتجاوب معهم جمهور الرأى العام.

ويمكن بعض جوانب الخطاب الدعائى عند هذا الفريق كما يتضح من دليل الملاحظة:

١ ـ التأكيد على تجارب تاريخية فى جانبها السلطوى قاد إلى إضعاف ثقة الناخب فى الشعارات المطروحة.

٢ ـ تراجع البرامج فى الدعاية الانتخابية لدى معظم المرشحين.

٣ ـ الاستغراق فى الماضى والتركيز على تجارب بعينها جاء فى الدعاية بشكل لا يبشر بمستقبل، ولا يضع اعتبارًا لأحلام الناخبين الحالية مما أضعف من قدرتها على التأثير.

ويُلاحظ أن الجدل المثار حول التجارب التاريخية يجعل التعبير عنها بالدعاية مشوشًا فى حد ذاته، مما يؤثر طبعًا على الصورة الذهنية عند الناخبين بالسلب.

القسم الثانى: مرشحوالحزب الحاكم سواء المرشحون الرسميون الذين منحتهم وزارة الداخلية رموزًا موحدة عبارة عن الهلال للفئات والجمل للعمال أوالفلاحين أوالمنشقين عن الحزب الحاكم الذين رشحوا أنفسهم على مبادئه، واعتمدوا فى دعايتهم تأكيد قدرتهم واتصالهم بولاة الأمر، كما كان هناك مرشحون وزراء ـ أصحاب سلطة بالفعل ـ أضافوا لدعايتهم إنجازات الحكومة التى عددتها دعايتهم دون توضيح لمدى علاقتهم الشخصية بهذه الإنجازات، خاصة أن معظمهادعاية خدمات مما أثير على الصورة الذهنية عند الناخبين من حيث:

١ ـ تحميل أنفسهم نتائج سياسات الحكومة؛ إذ أن التمسح بها يعنى أيضًا المسئولية معها عن المشكلات المتفاقمة التى تعجز عن حلها، والتى يتذكرها الناخبون بوضوح فترة الانتخابات البرلمانية.

٢ ـ التركيز على طرح الاستقرار فى حين يمكن أن يرى الناخبون فيه استمرارًا لمعاناتهم، ويتحول الاستقرار إلى استمرار، وهذا الأمر يؤدى إلى نفور الناخبين من الدعاية على هذا المستوى المتدنى.

٣ ـ تم استخدام الأحاديث والآيات القرآنية فى الدعاية الانتخابية بصورة فجة (أحيانا استخدمت شعارات طائفية فى بعض الدوائر خارج نطاق الحالة الاختبارية)، بينما منعت

السلطة الحاكمة - بشكل أوبآخر - من يستخدمون الأحاديث والآيات من ممارسة العملية الانتخابية واقعيًا؛ مما أدى إلى «تكوين صورة»لدى الناخبين بصدد استخدام الدين فى أغراض السياسة الدعائية وتوظيفه لخدمة اتجاهات محددة مسبقًا.

٤ - عدم تقديم أى برنامج متميز من جانب المرشح والاعتماد على برنامج الحكومة مما يصم المرشح بالسلبية، ويؤكد شبهة أنه يرغب فى مقعد البرلمان؛ لتحقيق مصالح خاصة.

٥ - يثير التناقض بين الشعارات المرفوعة وبين الواقع المعاش التساؤل حول مدى مصداقية شعارات الدعاية، ويشوه الصورة الذهنية عند الناخبين.

٦ - يؤدى الإلحاح المستمر على الانتساب للسلطة الحاكمة إلى تأكيد أنها صاحبة اليد العليا، وأن أصوات الناخبين لا قيمة لها إلا استكمالاً للشكل الديموقراطى، باعتبار أن ما تريده الحكومة سيكون فى الغالب.

القسم الثالث: شمل المرشحين الذين رفعوا الشعارات الإسلامية «المرشحون الإسلاميون» ولم يخرج هؤلاء عن نفس المضمون السابق الإشارة إليه، إنما اختلفوا فى طبيعة السند فقد استمدوه من اعتبار أنفسهم أصحاب الحل الإسلامى، وتركز هذا الفريق فى مرشحى الإخوان المسلمين والإسلاميين المستقلين، أومن قدموا أنفسهم للناخبين بهذه الصفة.

ورغم المقدرة التعبوية الكبيرة للشعارات الدينية، إلا أن استخدامها فى الدعاية جاء متكررًا؛ مما أضعف من تأثيرها نتيجة إلف الناخبين لهاواعتيادهم عليها، كما لم ينتبه المرشحون الإسلاميون الذين استخدموا هذا النوع من الدعاية إلى طبيعة المرحلة السياسية التى تتطلب حلولا عملية، وإن كان مرشحوالإخوان المسلمين تحديدًا خرجوا عما قدموا به أنفسهم فى انتخابات ١٩٩٥ فبدلا من الاقتصار على شعار «الإسلام هوالحل» ركزوا على شعارات وقضايا تتعلق بالحريات، ومعالجة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة مستفيدين من بعض تجاربهم فى العمل العام خاصة فى بعض النقابات، وكذلك من الضغط الحكومى المستمر عليهم، ولكن بشكل عام نستطيع القول إن دعاية الإسلاميين فى مجملها جاءت كالتالى: -

١ - من حيث الشعارات مكررة والوسائل المستخدمة قديمة؛ وبالتالى فقدت الدعاية قدرتها على الإثارة ، وذلك باستثناء حالات محددة.

٢ - التركيز على محاربة السلطة وقهرها للإسلاميين فى جوانب الدعاية، دون الانتباه إلى أن منطق إثارة تعاطف الناخبين لهذا السبب لا يؤدى دائمًا إلى دفع الناخب لإعطائهم صوته إما خوفًا من السلطة أوطمعًا فيما عندها مزايا ومكاسب.

٣- التعارض الحادث نتيجة تصوير أنفسهم عند الجمهور بأنهم أصحاب الرؤية الإسلامية ومع ذلك المحاربون من السلطة، هذا الأمر يمكن أن يُثير نوع من التناقض فى الصورة الذهنية للناخبين وهذا لاحظناه بالفعل لدى بعض الناخبين من البسطاء.

وعليه يمكن بالإجمال أن نقول إن تحليل الخطاب الدعائى للمرشحين ركز على السلطة، فجاء نخبويًا لا يهتم بالناخبين كثيرًا، وهوالاحساس الذى انعكس أثره فى تكوين الصورة الذهنية، مما نال من جدوى الدعاية بشكل عام لا سيما فى القضايا ذات الطابع السياسى- والتى نركز عليها ونهتم بها فعليًا وعمليًا.

وهكذا- وفقًا للاستعراض السابق- تكون قد اتضحت قضية صناعة الإطار العام للعملية الانتخابية ٢٠٠٠م، ودلالتها خصوصًا بالنسبة للدعاية الانتخابية، فقد أجريت هذه الانتخابات وسط توقعات متزايدة بأن تكون نزيهة، ودفعت التأكيدات الرسمية بالتزام الحياد فيها أعدادًا كبيرة من المواطنين إلى التقدم للترشيح غير أن الإطار القانونى والدستورى الذى أجريت فى ظله لم يتغير كثيرًا عن الانتخابات التى أجريت قبلها، ولكن الواقع الفعلى هوالذى تغير- بدرجة من الدرجات- حيث شهدت هذه الانتخابات تطبيقًا فعليا للإشراف القضائى على الانتخابات، الأمر الذى قلل من التدخلات الإدارية- ولوبشكل غير مباشر- إضافة إلى الحد من أحداث العنف بين المرشحين، والتى كانت قد بلغت درجة غير مسبوقة فى انتخابات ١٩٩٥ السابقة.

وهكذا قمنا برؤية دلالات الإطار العام المُشكل للعملية الدعائية فى الدوائر الانتخابية الأربع، وذلك بالقدر الذى تسمح به طبيعة المعلومات الميدانية التى أمكن الحصول عليها، وتحليلها- ولوجزئيًا- فى ضوء هذا الإطار النظرى.

وعبر التفاعل بين الإطار النظرى الذى يشكل متغيرات المناخ العام للعملية الانتخابية، والإطار الواقعى الاختبارى للدوائر الانتخابية يمكن الخروج- قدر الإمكان- برؤية إجمالية للخطوط الأساسية للدعاية الانتخابية للمرشحين فى الدوائر الانتخابية الأربع، ويمكن أن ننطلق من هذه الرؤية التى جاءت عبر تحليل استمارات الملاحظة الميدانية بطريقة كيفية إلى التحليل التفصيلى لأجندة المرشحين الدعائية من ناحية، ولأجندة الناخبين المتكونة من جراء تعرضهم لدعاية المرشحين من ناحية أخرى، ومن خلال العلاقة الارتباطية بين الأجندتين نحاول الخروج بإطار تحليلى وتفسيرى على درجة من درجات التكامل؛ لنرى فى التحليل الأخير دلالته السياسية ومدى ارتباطه بافتراضات الدراسة حول الموضوع.

هوامش ومراجع الفصل السابع

١ـ راجع حول أداة الملاحظة العلمية، واستخدامها فى ملاحظة الدعاية الانتخابية للمرشحين ومدى تأثيرها على اتجاهات الرأى العام والسلوك التصويتى للناخبين التالى :

ـ د. حامد عبدالماجد، مقدمة فى منهجية بحث. . . . . مرجع سابق، وقد اعتمدنا فى هذا الفصل على إيراد الأدوات المنهجية الخاصة بجمع المعلومات من الناخبين ـ استمارة استطلاع الرأى العام ـ والملاحظة العلمية لواقع ا لدعاية الانتخابية من كتابنا السابق ذكره فى مناهج البحث؛ لكى يزاوج القارئ فى فهم الظاهرة بين جانبى المنهجية والموضوع.

٢ـ د. طلعت مصطفى، أساليب وأدوات البحث الاجتماعى، القاهرة: دار غريب للطباعة، ١٩٩٥م.

٣ـ د. صلاح الفوال، مناهج البحث فى العلوم الاجتماعية، بيروت: دار الطليعة، ط٤، ١٩٩٤م.

٤ ـ استمارة رفع واقع الدعاية الانتخابية، أودليل الملاحظة المباشرة الميدانية لدراسة حول الدعاية الانتخابية : ـ

١ـ بيانات المرشح :

اسم المرشح :

الدائرة المرشح فيها :

الانتماء السياسى.

الصفة : (عمال)(فلاحين) (فئات)

المهنة :

الخبرة السابقة بالعمل السياسى :

ـ وسائل الدعاية الانتخابية المستخدمة فى دعايته :

أ ـ اللافتات الانتخابية :

ـ العدد : ـ وصف شكل اللافتة بدقة :

توصف كل لافتة إذا تعددت اللافتات، من حيث المادة المستخدمة فيها: قماش أوخشب أوغيره، واللون المستخدم فى الكتابة، ومدى استخدام صور من عدمه، وإذا كات اللافتة نفسها ملونة أوبيضاء أوسوداء، وإذا كان هناك استخدام لآية أو وسائل إبراز وإيضاح أخرى وطريقة تعليقها، مع تحديد الأماكن الجغرافية داخل الدائرة التى تم تعليق اللافتات فيها (على وجه الحصر إن أمكن). مع ذكر مضمون الأفكار العامة والرئيسية الواردة فى كل لافتة، وإذا تكرر ذات المضمون يتم حساب التكرار. وعلاقة المضمون المستخدم فى لافتة المرشح بغيره من المضامين التى طرحها المرشحون الآخرون المنافسون فى الدائرة نفسها، وكذلك تلك التى طرحها المرشحون المنتمون لنفس حزبه أواتجاهه السياسى، من حيث وجود شعار معين (موجز ومحدد) يتكرر فى كل لافتات المرشح المتعددة؟ وما هو؟ وما وسائل الإقناع المستخدمة: (آيات قرآنية أوأحاديث نبوية، أقوال مأثورة أوحكم أوأمثال)، أقوال سياسية معاصرة أوتاريخية (مثلا من خطاب رئيس الدولة أوجزء من البرنامج الحزبى، وكلها لابد وأن تحدد).

- ماهية الحجج والبراهين التى يحاول المرشح تزكية نفسه بواسطتها: (براهين دينية، براهين سياسية معاصرة أوتاريخية، مأثورات اجتماعية، شهادات حية من المواطنين أوأهالى الدائرة أوبعض الشخصيات العامة).

ب- اللقاءات الانتخابية (المؤتمرات العامة، والندوات المحددة):

يسجل الباحث ملاحظاته على كل لقاء على حدة حول: شكل اللقاء (مفتوح- مغلق- ندوة- استخدام خطبة الجمعة- استخدام تجمعات طبيعية كالأسواق، مراكز أووحدات صحية أوأندية اجتماعية وشبابية أوقصور ثقافة أومدارس أومساجد أوكنائس)، هوية الداعى للقاء: (المرشح نفسه، فرد معين، جهة معينة، تجمع معين كإحدى النقابات العمالية أوالمهنية أوإحدى الجمعيات)، المتحدثون فى اللقاء: (المرشح نفسه، شخصيات عامة، مواطنون عاديون)، عدد المشاركين فى اللقاء من الناخبين على وجه التقريب، مكان اللقاء، موعد اللقاء، المضمون الذى طرح خلال اللقاء، ردود أفعال الناخبين الحاضرين للقاء إزاء ما طرحه المرشح، اللغة التى استخدمها المرشح فى حديثه: (اللغة العامية، اللغة العربية الفصحى البسيطة، اللغة العربية الفصحى الرصينة، دمج بين العامية والفصحى). وكلٌ من هذه البيانات يتحدد بدقة وبالتفصيل.

جـ- وسائل أخرى استخدمها المرشح فى دعايته الانتخابية:

- استخدام الميكروفونات فى الشوارع(أين، وما شكل الدعاية، وما مضمونها).

- استخدام الشعارات على الحوائط فى الشوارع (أين، وماذا، وكيف).

هذا ويمكن إضافة أبعاد أخرى، والمهم هوتجميع الحجم الأكبر من الأبعاد المتعلقة بدعاية المرشح.

٥ - استمارة استطلاع الرأى العام للناخبين فى الانتخابات البرلمانى

انتخابات البرلمان المصرى نوفمبر ٢٠٠٠م.

استمارة استطلاع رأى الناخبين.

جميع البيانات الواردة فى هذه الاستمارة سرية، ولا يجوز الاطلاع عليها أواستخدامها فى غير أغراض البحث العلمى.

أولاً البيانات الأولية:			
النوع	١	٢	٦
السن			٧
متوسط الدخل الشهرى			٨
الانتماء الحزبى			٩
المهنة			١٠
المستوى التعليمى			١١
التصويت فى الانتخابات السابقة			١٢

معى بطاقة انتخاب منذ:		
سنة	١	١٣
من سنة إلى خمس سنوات	٢	
من خمس سنوات إلى عشر سنوات	٣	
أكثر من عشر سنوات	٤	

obeikandl.com

الإشراف القضائى سيضمن نزاهة الانتخابات ؟		
نعم	١	١٤
لا	٢	

عدد مرات التصويت فى انتخابات البرلمان؟		
مرة واحدة	١	١٥
مرتين إلى خمس مرات	٢	
أكثر من خمس مرات	٣	

أنوى الإدلاء بصوتى فى هذه الانتخابات

نعم	١	١٦
لا	٢	

السبب الأساسى لحرصك على التصويت فى هذه الانتخابات هو : (اختر واحداً)

واجب وطنى .	١	١٧
رغبة فى التغيير	٢	
لعدم دفع الغرامة .	٣	
مجاملة لمرشح معين .	٤	
للاقتناع ببرنامج مرشح معين	٥	
ثقة فى الإشراف القضائى	٦	

فى حالة الإجابة على السؤال (١٦) بـ (لا) : سبب عدم الرغبة فى المشاركة بالتصويت هو؟ (اختر واحداً فقط)

عدم وجود مرشح يستحق صوتى	١	١٨
عدم اقتناعى بكلام أىّ من المرشحين	٢	
لعدم اقتناعى بالانتخابات أصلاً	٣	
التزوير هوالذى يحسم النتيجة وليس لصوتى قيمة	٤	
أخرى تذكر . . .	٥	

obeikandl.com

هل تعرف النائب الحالى للدائرة فى البرلمان؟

نعم	١	١٩
لا	٢	

فى حالة الإجابة بنعم:

اسم النائب هو: . . . . . .

هل تابعت دعاية المرشحين فى دائرتك؟

نعم	١	٢٠
لا	٢	

هل حضرت لقاءات للمرشحين أوندوات انتخابية فى دائرتك ؟

نعم	١	٢١
لا	٢	

هل تابعت برامج الأحزاب فى التلفزيون أوالراديو؟

بعضها .	١	٢٢
كلها .	٢	
لم أتابع .	٣	

فى رأيك المرشح الذى يستحق النجاح هو؟

الابن الأصيل للدائرة .	٢٣	٢٣
الأكثر وجودًا طوال العالم .		٢٤
صاحب الوعود المحدد .		٢٥
المهتم بمشكلات الدائرة		٢٦
أخرى تذكر . .		٢٧

obeikandl.com

القضايا التى يجب أن يهتم بها المرشح فى رأيك هى؟

مشكلات الدائرة		٢٨
تحرير الاقتصاد والإصلاح الاقتصادى		٢٩
الحرية والديموقراطية .		٣٠
مكافحة الإرهاب		٣١
أخرى تذكر . . .		٣٢

أكثر وسيلة دعائية وصلت إليك من خلالها أفكار المرشحين وبرامجهم هى؟

اللافتات		٣٣
الملصقات		٣٤
البيانات والمنشورات		٢٥
المؤتمرات واللقاءات الخاصة		٢٦
أخرى تذكر		٢٦

هل غير دعاية أحد المرشحين على رأيك؟

نعم	١	٣٨
لا	٢	

سوف أعطى صوتى للمرشح ؟

صاحب القدرة والنفوذ .		٣٩
المنتمى للدائرة .		٤٠
مرشح الحزب الذى أناصره .		٤١
المهتم بحل مشكلات الدائرة .		٤٢
أخرى تذكر . . .		٤٣

رتب هذه القضايا حسب أهميتها من وجهة نظرك .

تعديل الدستور		٤٤
البطالة	٢	٤٥
التعليم		٤٦
مواجهة الفساد		٤٧
تطبيق الشريعة		٤٨
مواجهة الإرهاب		٤٩
خفض الأسعار		٥٠
الديموقراطية والحريات		٥١
البنية الأساسية والخدمات		٥٢
أخرى تذكر . . .		٥٣

هل لاحظت شعارًا انتخابيًا مميزًا لمرشحين؟

نعم	١	٥٤
لا	٢	

هل ترى من وجهة نظرك أن الدعاية على فرض نجاح المرشح؟

نعم	١	٥٥
لا	٢	

٤ ـ نموذج لرفع واقع بعض الدوائر الانتخابيةكإطار لتحليل بيئة الرأى العام وكيفية تأثيره على نتائجه السياسية فى العملية الانتخابية :

قمنا برفع واقع أربع دوائر انتخابية على النحوالتالى :

١ـ دائرة بركة السبع :

تعتبرالدائرة الثالثة محافظة المنوفية بين دوائر المحافظة الإحدى عشرة وتمثل قطاع الريف فى العينة ، وتتكون من : مدينة بركة السبع ـ العاصمة ـ ومركز خدمات القرى المحيطة بها ، وسبع وحدات محلية ، وتتكون الوحدة المحلية من قرية واحدة أومن تجمع لعدة قرى ، وتضم الدائرة ٤٠٠ ألف نسمة تقريبًا يتسمون عمومًا بالتجانس الاقتصادى والاجتماعى ، وهم موزعون عمريًا بانتظام ، فلا توجد فجوة بين جيل أوتركيب عمرى وآخر ، ويمتد

التجانس ليشمل المكون العقيدى، حيث الأغلبية من المسلمين، كما يوجد فى حدود عشرة آلاف نسمة من المسيحيين يتركزون فى ثلاثة تجمعات، وهى قرية طوخ طبنشا، وشتنا الحجر، ومدينة بركة السبع.

ويعتمد السكان فى الدائرة على التعليم كآلية للترقى والحراك الاجتماعى، ففى نظرهم يعد التعليم الاستثمار الأمثل لقلة وجود بدائل أخرى؛ ولذا نجد أن نسبة التسرب من التعليم بمراحله المختلفة أقل من غيرها فى مناطق أخرى خارج نطاق المحافظة.

وتبلغ نسبة المتعلمين ٧٠٪ (يمثل ٢٥٪ منهم نسبة التعليم العالى، ٦٥٪ نسبة التعليم الفنى المتوسط وفوق المتوسط، ١٠٪ نسبة التعليم المهنى (٣٠٪) لم يكملوا تعليمهم بعد.

كما تعد الزراعة النشاط الاقتصادى الأساسى فى الدائرة وتشهد الدائرة، ظاهرة تفتت الحيازات الزراعية وهى- ظاهرة ملحوظة فى محافظة المنوفية بصفة عامة، أما عن توزيع الملكية الزراعية فى الدائرة فنجد أن (١٢ عائلة تملك ٥٪ من إجمالى المساحة الزراعية، و١٥٪ تقريبامن السكان يملكون ٤٠٪، و٦٠٪ يملكون ٥٥٪، ويمثل من لا يملكون ٢٥٪ من السكان يشتغلون بالزراعة سواء بالإيجار السنوى حسب قانون ٥٢/ ١٩٩٦ أوالمزارعة، أوبالعمل الأجير، ويتمثل الإنتاج الرئيسى فى المحاصيل التقليدية (القطن- الأرز- القمح... إلخ) أوالمحاصيل البستانية كالموالح، إضافة إلى الإنتاج الحيوانى.

ولا تلعب الصناعة دوراً مهماً، فلا توجد مصانع توظف أكثر من ١٠٠ عامل، ولكن يوجد النمط الجزئى الذى يعتمد على عدد محدود من العمالة فى نطاق صناعة الملابس الجاهزة.

وقد أدت محدودية الملكيات الزراعية إلى نتيجتين لهما دلالتهما:-

(١) الهجرة الداخلية: حيث ينتقل الفلاحون ذوو الحيازات المحدودة أومعدمو الملكية إلى بلاد مجاورة للاستئجار من ملاكها، أوإلى المدن الكبيرة بحثًا عن العمل.

(ب) كرست هذه الهجرة وضعًا تاريخيًا للعائلات صاحبة الملكيات الكبيرة التى كونت ارتباطات وعلاقات اقتصادية مع شرائح واسعة من الفلاحين، واحتفظت بالعضوية المستمرة فى المجالس التشريعية المصرية المختلفة مجلس النواب، ومجلس الأمة، والاتحاد الاشتراكى سابقا أومجلس الشعب (الحزب الوطنى تحديداً حاليًا)، وتعتمد على مؤيديها المباشرين (أعضاء الحزب الوطنى أوذوى المصالح بشكل عام) فى القرى الأخرى، ولكن هذه العائلات فى سبيل الحفاظ على مكانتها من ناحية التأثير دفعت بجيل الشباب من أبنائها، يتضح ذلك بالنظر إلى نتائج الانتخابات ٩٠، ١٩٩٥، ٢٠٠٠م، حيث فشل المرشحون التقليديون (الكبار) فى الحصول على المقاعد التى كانت من نصيب جيل الشباب، أوجيل الوسط حديث العهد بتلك المنافسات السياسية، وهكذا يمكن القول إن العائلات تكرس نفوذها وإن كان عبراللجوء لأساليب حديثة فى العمل السياسى كما اتضح فى هذه الحالة.

٢- دائرة الدرب الأحمر:

هى إحدى دوائر محافظة القاهرة، وتمتد دائرة الدرب الأحمر من شارع صلاح سالم شمالاً، وتحديداً من مستشفى الحسين الجامعى حتى شارع الأزهر غربًا، وهى تمتد بطول شارع محمد على الذى يمتد بدوره من القلعة إلى ميدان باب الخلق، ويُلاحظ أن هناك عدداً من الشوارع تفصلها عن الدوائر الأخرى المجاورة لها، فبالنسبة لشارع الأزهر فإن جانبه الأيمن الذى يوجد به الجامع الأزهر يدخل فى نطاق الدائرة، بينما الجانب الأيسر منه والذى يوجد به مسجد الإمام الحسين يتبع دائرة الجمالية.

ويوجد بالدرب الأحمر بعض الشوارع الرئيسية يمكن وصفها بالشوارع الانتخابية مثل شارع المغربلين الذى يتقاطع مع شارع الدرب الأحمر عند منطقة باب زويلة الشهير، وهناك أيضًا شارع الغورية الشهير حيث تجارة الأقمشة والملابس الجاهزة، وشارع الدرب الأحمر الذى يُعد أكبر شوارع الدائرة، ويمتد من منطقة المحجر عند قلعة محمد على حتى ميدان باب الخلق، وتحديداً عند مديرية أمن القاهرة، وهناك أيضًا شارع محمد على الممتد من القلعة وحتى ميدان باب الخلق ويتقاطع مع شارع بورسعيد، وهذه كلها شوارع شهدت دعاية انتخابية كثيفة.(١١)

يتم التلاعب بالتكوين الإدارى للدوائر الانتخابية لأسباب سياسية أحيانا بضم أوباقتطاع بعض الأقسام أوالشياخات وضمها لدوائر أخرى، ففى انتخابات٩٥، ٢٠٠٠ مثلا أضحت هذه تتكون إداريًا من ست عشرة شياخة، أما عدد الشياخات الأصلية فى الدائرة فيبلغ ثلاث عشرة شياخة فقط، وتم إضافة شياختين إحداهما من الحلمية والأخرى من المناصرة- التابعة لدائرة الموسكى- إلى دائرة الدرب الأحمر فى هذه الانتخابات لهذا الغرض.

ويُلاحظ - بصفة عامة - انخفاض مستوى التعليم فى الدائرة، وذلك يرجع إلى اتجاه معظم الأفراد إلى الحرف باعتبارها تدر عائداً أكبر، ومن هنا فإن نسبة التعليم بعد الثانوى - لا تزيد عن (٣٠٪) فى حين أننا نجد أن نسبة التعليم ما قبل الجامعة قد ترتفع لتصل إلى (٧٠٪) أى أن هناك أمية بنسبة (٣٠٪) من ناحية، كما أن هناك (٤٠٪) يكتفون فقط بإنهاء مرحلة التعليم الثانوى وما يعادله من الدبلومات الفنية والتجارية من ناحية ثانية، ويتجه هؤلاء إلى سوق العمل مباشرة.

وهناك بعض المناطق التى يرتفع فيها مستوى التعليم وهى (الحلمية - والقلعة - والرفاعى - وباب الخلق - ومحمد على)، ويُلاحظ أن هذه المناطق غير حرفية بالأساس، الأمر الذى يدفعنا إلى القول بوجود علاقة عكسية بين مستوى التعليم والحرفة، وقد انعكست هذه الأوضاع على الهيئة الناخبة - ٤٠ ألف ناخب تقريبًا - حوالى ٧٠٪ منهم من الحرفيين الأميين، يتم استخدامهم من قبل المرشحين الذين قاموا باستخراج بطاقات جديدة لهم، أما الفئة المثقفة فى الدائرة فهى غالبًا لا تهتم بالمشاركة فى العملية الانتخابية.

وتنتشر فى الدائرة الحرف بصورة كبيرة، وهناك بعض الأحياء ذات الشهرة التجارية الواسعة مثل الغمراوى (تجارة الأقمشة) والغورية (تجارة الملابس)، لكن هناك فى الوقت نفسه بعض المناطق بالغة الفقر مثل: درب شعلان وحارة الروم؛ مما يعنى تفاوتًا كبيرًا بين نفسه مستويات معيشة الأفراد فى الدائرة، وبصفة عامة يمكن القول بوجود ثلاث فئات أساسية حسب الدخل هى:-

١ - الموظفون الحكوميون.

٢ - العاملون فى الورش.

٣ - أصحاب الورش والمحلات التجارية.

ووفق هذا التقسيم نجد أن الدخول تتفاوت بصورة كبيرة، كما توجد عناصر رأسمالية تتمثل فى أصحاب الرخام بمنطقة حوش الشرقاوى بالقربية، وكذا تجار الجلود بالقربية، وتجار الأخشاب فى شياخة درب سعادة، وكذلك تجار الأحذية بالغورية، وباستثناء هذه المناطق نجد أن غالبية سكان الدائرة إما من الموظفين، أومن العاملين لدى أصحاب الورش والمحلات، ومن هنا يمكن القول إن هناك بعض الشياخات التى تتمتع بأوضاع اقتصادية أفضل، وهى: (تحت الربع، والغورية، والقربية) بينما الشياخات الأخرى ذات أوضاع اقتصادية متردية مثل: (باب الوزير، وجامع أصلان)، وتعانى هذه الدائرة كغيرها من الدوائر فى البلاد من مشكلة البطالة، ونلاحظ أنها لا تتجاوز ٣٠٪ من أبناء الدائرة ويرجع ذلك إلى انتشار ورش الحرف الصغيرة بصورة كبيرة، الأمر الذى يدفع المتعلمين من الشباب إلى العمل بهذه الورش حتى تأتى الوظيفة الحكومية.

٣ - دائرة مينا البصل الانتخابية:

تقع الدائرة فى محافظة الإسكندرية، وتبدأ إداريًا كدائرة انتخابية من نهاية منطقة كرموز واللبان وتنتهى مع بداية الحد الإدارى لمنطقة المكس، ويقع فى إطارها مناطق الحضرة والقبارى والورديان... إلخ، وهى تمثل فى مجملها شريطًا بجوار الميناء.

وتتميز مينا البصل ببيوتها العريقة وشوارعها الضيقة، أما الشوارع الواسعة فإنها تتلخص فى شارعين متوازيين - يشكلان مفهوم الشارع السياسى أوالانتخابى فى الدائرة.

- هما: شارع «المكس» حيث الكثير من مخازن الأخشاب، وشارع «الإيمان» حيث المحلات التجارية والخدمات، ويتعامد مع الشارعين الممتدين عدد كبير من الشوارع الجانبية الضيقة، وبين كل عدد من هذه الشوارع الضيقة يتسع أحدها؛ ليكون سوقًا لمنطقة أومركزاً تجاريًا للمنطقة.

وتتميز الدائرة بكثافة سكانية مرتفعة نسبيًا وتقل نسبة الشباب، وذلك على اعتبار أن المنطقة كلها من المناطق الطاردة؛ لكونها منطقة قديمة حيث فرص السكن بها غير متوفرة، بالإضافة لفرص العمل المحدودة فى الميناء أو الوظائف الحكومية الصغيرة، بالإضافة لوجود تركز سكانى فقير فى منطقة شبه عشوائية هى «المتراس» المتاخمة لحدود المكس، وهى أحدى البؤر التى غالبا ما تظهر فيها تجارة المخدرات.

تتميز الدائرة بتركيز كبير للعاملين فى الميناء، وخاصة تجارة واستيراد الأخشاب التى يسيطر عليها عدد محدود من التجار فى الدائرة، ومن ثم فهى تشهد تباينًا ملحوظًا فى مستويات الثراء بين الذين يستوطنونها وتبلغ ثروة بعضهم «المعلنة» أكثر من (مليار جنيه)، فى حين يتجاور معهم ويشاركهم نفس المكان العمال وصغار الموظفين، إلا

أن هذا التباين المالى ليست له آثار ملحوظة على المظهر العام للدائرة حسب الرؤية الميدانية.

والجدير بالذكر أن المنطقة تشهد تركزاً كبيراً لأبناء الصعيد الذين جاءوا إليها فى النصف الأول من القرن العشرين واستوطنوها لقربها من الميناء، حيث عمل معظمهم بها واستقر فيها، فضلا عن إتاحتهم الفرصة دائما «لبلدياتهم» للقدوم والبحث عن فرص أفضل بالإسكندرية، حتى أصبحت مناطق القبارى والورديان من أكبر مراكز تجمع أهل الصعيد، وخاصة من أبناء محافظتى سوهاج وأسيوط.

وفى ضوء ذلك فإن العصبيات القبلية بالإضافة إلى سطوة المال يعدان مؤشراً مهماً فى التصويت للمرشحين من قبل الناخبين، كما أن الأحزاب السياسية تراعى هذا الاعتبار، وتأخذه كمعيار فى اختيار مرشحيها.

وهكذا فجغرافيا الدائرة ممتدة، ولكنها ليست مركبة أومتداخلة، ويشكل الشباب نسبة صغيرة من السكان، فيما يعد العمال وصغار التجار غالبية السكان، وتوجد طبقة مسيطرة من كبار تجار الميناء، وفى إطارهم يبدوالدور المحورى لأهل الصعيد الذين يحوزون الثروة والسلطة، ويبدو فى هذه الدائرة دور المال والعصبية باعتبارهما العنصرين الحاسمين على صعيد العلاقات الاجتماعية والعمليات السياسية إلا فى حالة استخدام العنف السلطوى المباشر؛ ونتيجة لقدم المنطقة تعد الخدمات مسألة حيوية لها، غير أن الدولة هناك شبه منسحبة الآن، حيث يلعب رجال الأعمال وكبار الميناء دوراً كبيراً فى توفير الخدمات لأبناء الدائرة من خلال بناء المدارس والمستشفيات، وتوفير فرص عمل، وتقديم القروض... إلخ.

٤ ـ دائرة الدقى والعجوزة

تعد دائرة الدقى والعجوزة إحدى دوائر محافظة الجيزة، حيث تمتد الدائرة جنوباً بطول شارع عبدالسلام عارف (شارع ثروت) الذى يمثل الحد الشمالى لجامعة القاهرة انتهاء بشارع السودان الذى يمثل الحد الغربى والشمالى للدائرة، حيث يلتقى شارع السودان بشارع النيل الذى يمتد بمحاذاة النيل كحد شرقى للدائرة منتهيّا لدى السفارة السعودية نحوالغرب؛ لالتقاط بداية الطريق الجنوبى لمحيط الدائرة شارع عبدالسلام عارف مرة أخرى.

وتنقسم الدائرة إلى تسعة أحياء هى: مدينة الصحفيين، ومدينة الأوقاف، والكيت كات (جزء من الحى يتبع قسم إمبابة والجزء الآخر يتبع قسم العجوزة)، وحى ميت عقبة، والحوتية، والعجوزة القديمة، والعجوزة، والمهندسين، وبين السرايات، وأولاد علام، ودايرالناحية، ومنطقة المساحة، ومنطقة سليمان جوهر، وهاتان المنطقتان الأخيرتان تمثلان جنوب شرق الدائرة.

كما تنقسم الدائرة الانتخابية إلى قسمين إداريين هما: قسم شرطة العجوزة وقسم شرطة الدقى، الأول ينقسم إلى (١١) شياخة تضم (٥٦) لجنة بمتوسط عدد من الناخبين قدره (٦١٥) ناخب، وأما القسم الإدارى الثانى يتبع قسم شرطة الدقى وينقسم إلى (١٢) شياخة تنقسم إلى (٦٢) لجنة يبلغ متوسط عدد الناخبين فيها (٥٩٥).

ومن الناحية الاقتصادية يمكن تقسيم الدائرة لشرائح عرضية ثلاث تكاد تصل فى تمايزها (من خلال الملاحظة الميدانية) إلى ثلاث طبقات اجتماعية تتقاطع فى انتشار توزيعها مع خريطة الأحياء السابق توصيفها جغرافيا، بحيث تعبر عن الشريحة الأدنى أحياء بين السرايات، ودايرالناحية، وأولاد علام، والكيت كات، والحوتية، وميت عقبة، فى حين تمثل الشريحة الوسطى أحياء مدينة الصحفيين، ومدينة الأوقاف، والعجوزة القديمة ومنطقة سليمان جوهر. أما مناطق المهندسين، والعجوزة، والمساحة، فتمثل الشريحة العليا.

ويتوزع النشاط الاقتصادى بصورة لا تلفت النظر إلا فى منطقتيْن بالتحديد هما: المهندسين، وبين السرايات:

(أ) أما عن منطقة المهندسين، فيغلب على نشاطها الطابع الخدمى من خلال توكيلات شركات التغذية الكبرى والمشروعات الخاصة، كما تنتشر خدمات تأجير السيارات، ويعتمد مالكوعقارات هذه المنطقة بصفة أساسية على دخلهم الريعى من تأجير العقارات لمدد قصيرة باعتبارها عقارات مفروشة للسائحين العرب بالأساس، وتوجد بالمنطقة بضعة بنوك، علاوة على شركات التسويق.

(ب) وأما منطقة بين السرايات فتتسم بقربها من الجامعة، وتمثل منطقة جذب للعمالة من المناطق الفقيرة (دائرة بولاق) المجاورة للعمل كأجراء أوللقيام بمشروعات خاصة (تتفاوت فى حجمها) وتتعلق بمستلزمات الطالب الجامعى من تصوير المستندات إلى التجليد والأدوات المكتبية، فضلاً عن خدمات محدودة فى مجال تأجير العقارات المفروشة للطلبة المغتربين الذى يزيدون عن الطاقة الاستيعابية للمدينة الجامعية للطلاب.